شركة القناة للتوكيلات االملاحية

وزارة النقل
الشركة القابضة للنقل البحري البري
شركة القناة للتوكيلات الملاحية
٢٦ شارع فلسطين ببورسعيد
ت : ٣٢٢٧٥٠٠ (٠٦٦) - فاكس : ٣٢٣٩٨٩٦ (٠٦٦)
Email: chairman@canalshipping.net

البورصة المصرية
الغرفة العامة
رقم: ٢٠١
التاريخ: ٢٦/٢/٢٠٢٤
المرفقات:
قسم الصادر والوارد

ص-٥/٢٠٢٤

بورسعيد فى ٢٥ / ٢ /٢٠٢٤

شركة القناة للتوكيلات الملاحية
مكتب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
رقم ٨٥ (صادر)
التاريخ ٢٥/٠٢/٢٠٢٤

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة و بعد ،،،

مرفق لسيادتكم محضر اجتماع الجمعية العامة العادية والغير عادية للمركز المالى المنتهى فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ وذلك بعد اعتماده .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام ،،،

التوقيع ( )

لواء بحرى أ.ح/ محمد عبده محمد كرار
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

بسم الله الرحمن الرحيم

الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى
شركة القناة للتوكيلات الملاحية
بورسعيد/ السويس

القاهرة فى ٢٠٢٤/١١/٣

محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية لشركة القناة للتوكيلات الملاحية
للنظر فى المركز المالى وحسابات النتيجة للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤

اجتمعت الجمعية العامة العادية لشركة القناة للتوكيلات الملاحية فى تمام الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الأحد الموافق ٢٠٢٤/١١/٣ – للنظر فى المركز المالى وحسابات النتيجة للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وذلك بمقر وزارة النقل بالقاهرة – بالعاصمة الإدارية الجديدة برئاسة :

السيد اللواء أ.ح مهندس / محمود حامد عرفات	رئيس مجلس الإدارة غيرالتنفيذي للشركة القابضة للنقل البحرى والبرى ورئيس الجمعية العامة

وعضوية كل من :

الأستاذ الدكتور / عمرو أحمد مصطفى	العضو المنتدب التنفيذي
السيد اللواء بحرى أ.ح/ أحمد عبد الخالق بدوى	رئيس قطاع شركات النقل البحرى
السيد اللواء أ.ح / إمرى عبد الرحمن حسن فراج	عضو مجلس الإدارة
السيد المهندس/ مروان محمود أحمد السماك	عضو مجلس الإدارة
السيد المهندس/ مدحت محمود حاتم القاضى	عضو مجلس الإدارة
السيد الاستاذ / يحيى إبراهيم عيد عفيفي	عضو مجلس الإدارة
السيد الأستاذ / علي أحمد علي محمود	عضو مجلس الإدارة

وحضر من المساهمين :

- الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى	ويمثلها الأستاذ اللواء أ.ح مهندس / محمود حامد عرفات رئيس مجلس إدارة غير التنفيذي الشركة القابضة – بنسبة ٩١ر٧٪ من رأسمال الشركة .
- السيد/ أحمد ابراهيم عبد الحميد حمزة	من مساهمى القطاع الخاص- بنسبة ٠ر٠٠٠٠٠٠١٪ من رأس مال الشركة .
- السيد / ناجى عبد العزيز صالح محمد	من مساهمى القطاع الخاص- بنسبة ٠ر٠٠٠٠٠٠١٪ من رأس مال الشركة .
- السيد / سراج الدين رشدى درويش	من مساهمى القطاع الخاص- بنسبة ٠ر٠٠٠٠٠٠١٪ من رأس مال الشركة .

وقد حضر الإجتماع دون أن يكون لهم صوت معدود :

أولا : السادة/ رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة :

الأستاذ الدكتو / أحمد عبد الحافظ عبد الوهاب	رئيس مجلس الإدارة
السيد اللواء/ محمد عبده محمد كرار	العضو المنتدب التنفيذي
السيد الدكتور/ جمال أحمد محمد غلوش	عضوا غير متفرغ من ذوى الخبرة
السيد الدكتور/ أمين مصطفى محمد السيد	عضوا غير متفرغ من ذوى الخبرة
السيدةالدكتورة/ داليا حسني الدياسطى	عضوا غير متفرغ من ذوى الخبرة
الأستاذة الدكتورة / ساندرا جورج حداد	عضوا غير متفرغ من ذوى الخبرة
السيد الاستاذ /أشرف الجرو محمد حسنين	عضو مجلس الإدارة عن العاملين
السيد الأستاذ /أحمد سعد مختار شواش	ممثل اللجنة النقابية للعاملين ببورسعيد

ثانيا : السادة/ ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات :

١- إدارة مراقبة حسابات النقل البحرى :

السيد المحاسب/ جورج نبيل عزيز — وكيل أول الوزارة
السيدالمحاسب/ أسامة محمد السيد — وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة
السيد المحاسب/ محمود محمد السيد سليمان — مراجع أول الحسابات

٢- إدارة متابعة وتقويم الأداء :

السيد المحاسب/ محمود نصر أحمد — وكيل الوزارة – رئيس قطاع النقل الخارجى
السيد المحاسب/ سيد محمد على — وكيل الوزارة – رئيس قطاع النقل الخارجى

ثالثا : ممثلى مركز معلومات قطاع الأعمال بوزارة قطاع الأعمال العام :

السيدة المحاسب/ نجلاء محمد منصور
السيد المحاسب/ أيمن أحمد مسلم

رابعا : اعتذر عن الحضور:

السيد المستشار/ التهامى محمد وجدى عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى

خامسا : الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى :

السيدة / شرين على أحمد عويضة — قائم بأعمال رئيس قطاع شئون رئاسة المجلس وأمانة السر
السيد الأستاذ/ أسامة الجزار — رئيس قطاع الشئون القانونية
الأستاذ الدكتور / نصر أحمد سالم — رئيس قطاع الشئون المالية والتجارية

سادسا : عن القطاع المالى والإقتصادى بالشركة :

السيدة المحاسبة / رشا جمال أبو زيد

سابعا : عن أمانة سر الجمعية العامة وجامعى الأصوات :

الأستاذة/ ايمان محمد حافظ
الأستاذة/ رشا جمال أبو زيد

وقد افتتح السيد اللواء أ.ح مهندس / محمود حامد عرفات / رئيس الجمعية العامة الاجتماع " بسم الله الرحمن الرحيم " حيث رحب سيادته بالسادة الحاضرين – ثم عرض سيادته على السادة/ أعضاء الجمعية العامة أسماء السادة القائمين بأمانة سر الجمعية العامة وجامعى الأصوات .

ثم طلب سيادته من و أمانة سر الجمعية العامة و جامعى الأصوات التأكد من النصاب القانونى لصحة انعقاد الجمعية العامة العادية ، واحتساب نسبة الحضور حيث بلغت نسبة الحضور ٩ ر٩١٪ .

ثم أعطى سيادته الكلمة للأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الإدارة – حيث أشار إلى ما يلى :

السيد اللواء مهندس أ.ح/ محمود حامد عرفات

رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى

ورئيس الجمعية العامة لشركة القناة للتوكيلات الملاحية

السادة / أعضاء الجمعية العامـــة الموقرة

السيد/ وكيل الـوزارة – مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحـــرى

السيد/ وكـيل الوزارة - شعبة تقييم الأداء

السادة/ ممثلى الأجهزة المشاركة

السـادة/ المساهمون

السـادة/ الحضـــور

نتشرف بأن نعرض على حضراتكم موجـزا لمـا تحقق من نتـائج للشركـة والتـى وردت بتقرير مجلس الإدارة عن العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ - وذلك على النحو التالى :

اولا النشاط الملاحي :

- قامت الشركة بخدمة ٤١٤ سفينة مقابل ٦٣٠ سفينة كرقم مستهدف وبنقص قدره ٢١٦سفينة وبنسبة ٣٤ % ومقابل ٦٠٩ سفينة كرقم مقارن وبنقص قدره ١٩٥ سفينة وبنسبة ٣٢ % وذلك لنقص عدد ترددات البواخر التابعة للتوكيلات نظرا للظروف الراهنة التى تمر بها منطقة البحر الاحمر

- بلغت ايرادات النشاط الملاحي مبلغ وقدره ٦٤,٩١٤ مليون جنيها مقابل ٤٨,٥٠٠ مليون جنيها كرقم مستهدف وبزيادة قدرها ١٦,٤١٤ مليون وبنسبه ٣٤ % ومقابل ٥٦,٠٢٣ مليون جنيها كرقم مقارن وبزيادة قدرها ٨,٨٩١ مليون جنيها وبنسبة ١٦٪ وذلك بسبب فتح مجالات عمل جديدة مع شركة ديردجنج انترناشونال (شركة ديمي) في اعمال اللوجستيات بميناء دمياط بالاضافة الى استمرار العمل بميناء ابوقير بالاسكندرية .

ثانيا نشاط نويبع :

- قامت الشركة بخدمة ٢٩٩٢١ تريلا كرقم محقق مقابل ١٤٣٤٠ تريلا كرقم مستهدف وبزيادة قدرها ١٥٥٨١ تريلا وبنسبة ١٠٩٪ ومقابل ٢٢٦٢٤ تريلا كرقم مقارن وبزيادة قدرها ٧٢٩٧ تريلا وبنسبة ٣٢٪ حيث زادت الايرادات المحققة من نشاط نويبع خلال تلك الفترة عن المقارن بمبلغ ١٠,٣٣١ مليون جنيها وبنسبة ٦٤٪ ومقابل ١٦,٨٠٠ مليون كرقم مستهدف وبزيادة قدرها ٩,٥٩٠ مليون جنيها وبنسبة ٥٧٪ ويرجع ذلك الي زيادة نشاط التصدير من خلال ميناء نويبع .

ثالثا نشاط السياحة :

- حققت الشركة مبلغ وقدره ١٠,٢٥٣ مليوم جنيها مقابل ٩,٧٠٠ مليون جنيها وبزيادة قدرها ٥٥٣ الف جنيها وبنسبة ٦٪ ومقابل ٩,٢٤٣ مليون جنيها كرقم مقارن وبزيادة قدرها ١,٠١٠ مليون جنيه وبنسبة ١١٪ وذلك لزيادة نشاط تاجير السيارات خلال الفترة حيث قامت الشركة بالتسويق لنشاط تاجير السيارات فقامت بالتعاقد مع شركة نيو سان مارينو بشرم الشيخ وشركة الفؤاد للمقاولات للعمل بمنطقة الضبعة وشركة اليوسف للرحلات للعمل بمنطقة شرق التفر يعة .

- حققت الشركة مجمل ربح هذا العام ٥١,٤٩٥ مليون جنيها مقابل ٢٤ مليون جنيها كرقم مستهدف وبزيادة قدرها ٢٧,٤٩٥ مليون جنيه وبنسبة ١١٤٪ ومقابل ٣٤,٣٧٠ مليون جنيها كرقم مقارن وبزيادة قدرها ١٧,١٢٥ مليون جنيها وبنسبة ٤٩,٨٪ كما حققت الشركة صافي ربح نشط قدره ٢٦,٠٤٣ مليون جنيها مقابل ١٥,٣٤٤ مليون جنيها كرقم مقارن وبزيادة قدرها ١٠,٦٩٩ مليون جنيها وبنسبة ٧٠ % ويرجع ذلك الى زيادة إيرادات النشاط الرئيسي بالشركة مقارنا بالعام السابق وترشيد مستلزمات الانتاج والتشغيل بالرغم من الارتفاع الملحوظ في اسعار الخدمات المشتراه حيث انخفضت تكلفة الانتاج بنسبة ٩٪ عن فترة المقارنة .

مصروفات النشاط :

(أ) الخامات والمواد والوقود وقطع الغيار :

- بلغ المستخدم من هذه المستلزمات خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤مبلغ ٥,٧٣٨ مليون جم مقابل ١١ مليون جم كرقم مستهدف وبانخفاض قدره٥,٧٢٧ مليون جنيه وبنسبه ٥٢٪ ومقابل ٦,٥٩٠ مليون جنيه كرقم مقارن وبانخفاض قدره٨٥٢ الف جنيه وبنسبه ١٣٪

(ب) الأجـــــور :

- بلغت الأجور المنصرفة للعاملين خلال العام المالي٢٠٢٣/٢٠٢٤ مبلغ ٢٩,٦٣٣ مليون جنيه مقابل ٢٨,٥٠٠مليون جنيه كرقم مستهدف وبزيادة قدرها ١,١٣٣ مليون جنية وبنسبه ٤٪ ومقابل ٢٦,٢٧١ مليون جنيه كرقم مقارن وبزيادة قدرها٣,٣٦٢ مليون جنيه وبنسبه ١٣٪ ويرجع ذلك للزيادات الحتمية التي تقرها الدولة سنويا .

(ج) بند الخدمات المشتراه :

- بلغت الخدمات المشتراة خلال الفترة ٣٤,٦٥٧ مليون جنيه وبزيادة عن المستهدف البالغ قيمته ٢٨مليون جنيها بمبلغ ٦,٦٥٧ مليون جنيه وبنسبه ٢٣,٧٨٪ وبزيادة عن المقارن البالغ قيمته ٢٨,٢٧٣ مليون جنيها وبنسبة ٢٢,٥٨٪ بمبلغ ٦,٣٨٤ مليون جنيه وذلك نتيجهالارتفاع الملحوظ في أسعار الخدمات المشتراة.

- بلغ صافي الربح هذا العام مبلغ ٧٢٦,٣٧٠ مليون جنيه مقابل ٢٦٠ مليون جنيه كرقم مستهدف وبزيادة قدرها ٤٦٦,٣٧٠ مليون جنيه وبنسبة ١٧٩٪ ومقابل ٣٦٤,٨٩٩ مليون جنيه كرقم مقارن وبزيادة قدرها ٣٦١,٤٧١ مليون جنيه وبنسبة ٩٩٪ بسبب زيادة العائد المحقق من استثمارات الشركة بشركة بورسعيد ودمياط لتداول الحاويات .

١- الموقف الضريبي تم تقدير ضريبة الدخل بعد رفع الأقرار الضريبي بمبلغ ٢٥ مليون جنيه تم تجنيبها من حساب التوزيعات .

٢- النزاعات الضريبية مع مصلحة الضرائب

- قيمة النزاعات الضريبية مع مصلحة الضرائب مبلغ ١٢٦٥٠٧٤٢٠,٧٦ جم بياناتها كالتالي :

١- ضريبة الدخل بمبلغ ٨٨١٦٣٠٢٥,٧٥ جم عن سنوات ٢٠١٣ – ٢٠٢٠

٢- ضريبة القيمة المضافة بمبلغ ٤٠٤٤٥١٩٣ جم تم سداد ٥٠٠٠٠٠٠جم من المبلغ عن سنوات ٢٠١٦ – ٢٠٢٠

٣- ضريبة الدمغة بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جم عن سنوات ٢٠١١ – ٢٠١٤ (ملحوظة وتم سداد مبلغ ٧٥٠٠٠ جم الذى قررته لجنة الطعن) .

٤- وضريبة القيمة المضافة بمبلغ ٩٨٤٥٠٢,٧٦جم عن الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٦

٥- ضريبة كسب العمل أصل المبلغ ١٠٩٤٢٠٦٤جم وتم سداد ٩٠٢٧٣٦٤جم والمتبقي ١٩١٤٧٠٠ جم عن سنوات ٢٠٠١ – ٢٠٢٠

أما بالنسبة للمبالغ المسددة للجهات السيادية بالدولة قد قامت الشركة بسداد مبلغ ٦,٤٧٨ مليون جنيه وتصنف كالتالي ٥٥٤٥ مليون جنية لهيئة التأمينات الاجتماعية و٨٧٢ ألف جنيه لوزارة الكهرباء و٦١ ألف جنيه لهيئة قناة السويس للمياه ولا يوجد مستحقات لها حتى تاريخه عن العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

موقف العمالة بالشركة

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢	التغيير
عدد العاملين (بالعدد)	٢٩٥	٣١٨	(٢٣)
متوسط أجر العاملين (بالجم)	١٠٠,٤٥	٨٢,٦١	١٨
انتاجية العامل (بالجم)	٣٤٠,٣٩	٢٥٢,٨٣	٨٨

موقف التدريب بالشركة

السنة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢
عدد البرامج التدريبية	٦٣	٤٤
عدد المشاركين	١٩٨	٩٩
التدريب الصيفي	٨	٧

خطة التطوير والرؤية المستقبلية للشركة

تعتمد على محورين اساسين :

المحور الاول :

الحفاظ على النشاط الاساسي للشركة والذي يتمثل في نشاط الملاحة كمصدر اساسي لموارد الشركة وقد قامت الشركة بعدد من الاجراءات للنهوض بهذه الانشطة كما يلي :

١-الاهتملام بالنشاط التسويقي مع منح تخفيضات لملاك السفن وخصم مسموح به للحفاظ على العملاء الحاليين بالاضافة الى فتح مجالات عمل جديدة مع شركة ديردجنج انترناشونال (شركة ديمي) في اعمال اللوجستيات بميناء دمياط مع استمرار العمل بميناء ابو قير بالاسكندرية

٢-الاستمرار في تطوير جودة الخدمات باتباع النظم التكنلوجية الحديثة مثل نظم الاتصالات والحاسبات الالية.

٣-القضاء على المعوقات التشغيلية وتحسين اداء الادارة مع التوسع في تدريب العاملين لرفع مستوى الاداء.

المحور الثاني:

تطوير في الأنشطة المكملة لنشاط الشركة الأساسي كما يلي:

١- الاهتمام الكامل بنشاط السياحة حيث سيتم تزويد هذا القطاع بعدد من السيارات السياحية الجديدة لإمكان المنافسة مع الشركات السياحية الخاصة وسيتم زيادة عدد الأتوبيسات السياحية الحديثة خلال السنوات القادمة وبتمويل ذاتي ووفقا لظروف السوق نظرا للدخل المتوالد من هذا النشاط وذلك من خلال الخطط الاستثمارية السنوية للشركة،

٢- سيتم تحديث أسطول الشركة من السيارات واللنشات وذلك عن طريق التخلص من السيارات واللنشات القديمة والغير مجدية اقتصاديا ووضع خطة للإصلاح والصيانة للسيارات واللنشات التي يمكن الاستفادة منها واستخدام حصيلة بيع السيارات واللنشات المستغني عنها في اقتناء سيارات ولنشات جديدة تنفيذا لسياسة الإحلال والتجديد وذلك لأداء أفضل خدمة لعملاء الشركة.

٣- الاهتمام بالتسويق لنشاط البحارة والطرود والتخليص كأنشطة مكملة لنشاط الملاحة والبضاعة

- العوامل المؤثرة على نشاط الشركة

نقاط القوة: -

(١) سلامة وقوة المركز المالى للشركة فى ٢٠٢٤/٦/٣٠

(٢) لدى الشركة استثمارات طويلة الأجل قيمتها ١٥٠ مليون جنيه يحقق عائد سنوي من ٣٠٪ الى ٤٠٪ (من خلال الأوراق المالية المملوكة للشركة في الشركات دمياط للحاويات – بورسعيد للحاويات – بنك أبو ظبي الإسلامي - ... الخ) الأمر الذي يعيد التوازن الى الشركة وتعويض الزيادة الكبيرة في تكلفه الانتاج.

(٣) اضافة النشاط اللوجستي للانشطة الرئيسية للشركة حيث قامت الشركة بالتعاقد مع هيئة موانئ البحر الاحمر لاستغلال عدد (٢) ساحة بميناء سفاجا بالاشتراك مع شركة السويس للشحن والتفريغ.

(٤) الشركة حاصلة على شهادة الجودة ٢٠١٥/٩٠٠١ ولديها موقع الكتروني حديث تم تخصيصه لنشاط الشركة واعمال البورصة المصرية.

نقاط الضعف: -

١- قيام الخطوط الملاحية بإنشاء توكيلات خاصة لخدمة خطوطهم الملاحية فقد استحوذت الشركات الأجنبية على نسبة تزيد عن ٨٠٪ من حجم نشاط الوكالة الملاحية حيث تقوم الشركات الأجنبية بخدمة البواخر التابعة لهم علاوة على الاحداث الجارية التى تمر بها منطقة البحر الاحمر وتاثر حركة الملاحة بقناة السويس مما إثر سلبا على النشاط الملاحي

٢- احتياج سوق التوكيلات الملاحية الى مزيد من القرارات والتشريعات لتنظيم العمل.

٣- انخفاض عدد العاملين بالشركة مقارنة بحجم العمل خلال الفترة القادمة.

انجازات مجلس الإدارة

١-النجاح في تحويل خسائر الشركة التي استمرت لعدة سنوات الي ارباح في نشاطها الأساسي.

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣
إيرادات النشاط الأساسي	٥٦١٢٨	٥٣٩٥٣	٧٤٢٦٦	٨١٣٢٥	١٠١٥٥٧
أجمالي مصروفات النشاط	٧٢٧٩٣	٧٥٠٦٤	٧٨٦٦٨	٦٥٩٨١	٧٥٥١٤
صافي ايراد النشاط الأساسي	(١٦٦٦٥)	(٢١,١١١)	(٤٤٠٢)	١٥٣٤٤	٢٦٠٤٣

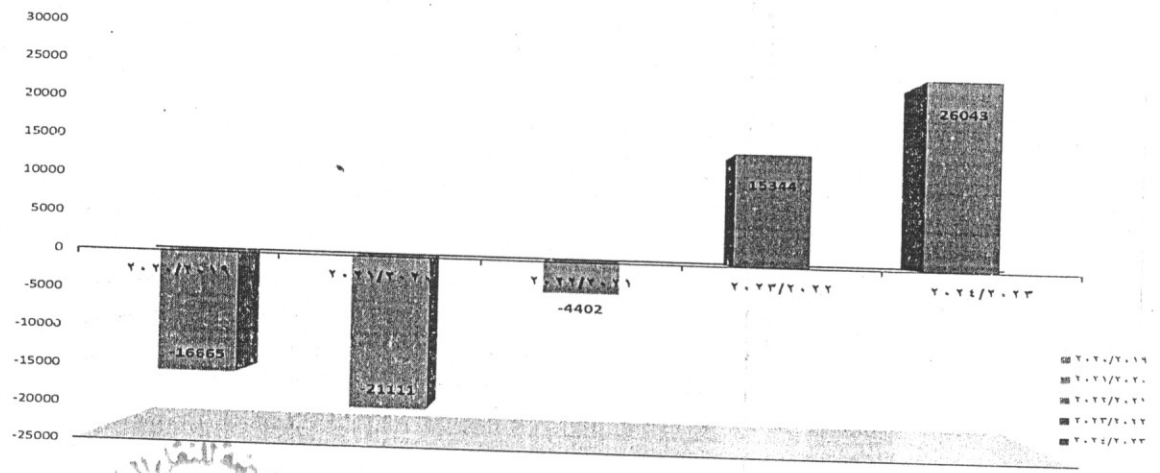

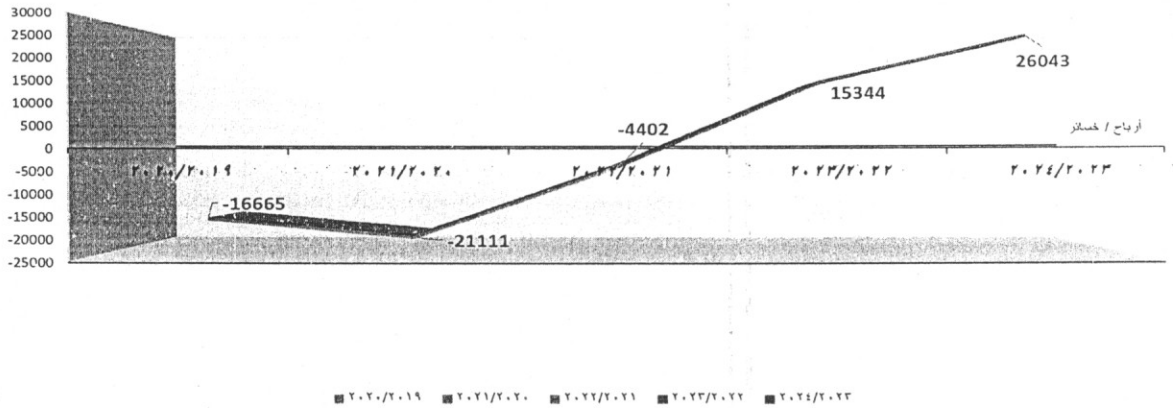

٢- قامت الشركة بالتسويق لاستغلال الاصل المملوكة للشركة وتقدمت (٣) شركات تعمل في مجال التطوير العقاري وادارة الأصول بعروض وتم عرضه على الشركة القابضة.

وجه المقارنة	شركة مصر لإدارة الأصول العقارية	شركة هوك القابضة للاستثمار والتنمية والتطوير	شركة تاج سيناء للاستثمارات والتنمية السياحية
١- تقسيم الإيرادات	نسبة العمولة الخاصة بالتأجير من شهر الى شهرين	٧٠ % شركة القناة ٣٠٪ شركة هوك	٥٠٪ لشركة القناة ٥٠٪ لشركة تاج
٢- التكلفة الاستثمارية للتطوير والتجديد	تتحملها شركة القناة	تتحملها شركة هوك بمبلغ ١٤٠ مليون جنيه	تتحملها شركة تاج بمبلغ ١٩٥ مليون جنيه
٣- مدة الشراكة	مفتوحة	١٥ عاما	٢٠ عاما
٤- فترة السماح	مفتوحة	٦ أشهر	٩ أشهر
٥- فترة الاسترداد	لم تحدد في العرض	٥ سنوات	١٠ سنوات
٦- تكلفة الدراسة	٣٥٠٠٠٠ جم تتحملها شركة القناة	تتحملها شركة هوك	تتحملها شركة تاج

٣- ادخال بعض الانشطة الجديدة على انشطة الشركة مثل خدمات تطقيم وادارة وتشغيل السفن والعائمات وكذا نشاط تموين وذلك لتحقيق التكامل في الخدمات التي تقدمها الشركة بالإضافة الي المساهمة في الانشطة الواعدة عن طريق التوسع في النشاط اللوجيستي بالشراكة مع شركة السويس للشحن والتفريغ وهيئة موانى البحر الاحمر.

٤- الاهتمام بالنشاط التسويقي وفتح مجالات عمل جديدة مع شركة ديردجنج انترناشونال (شركة ديمي) في اعمال اللوجستيات بميناء دمياط بالإضافة الي استمرار العمل بميناء ابو قير بالإسكندرية مما ادى الي زيادة ايرادات النشاط الملاحي بنسبة ١٦٪ عن العام الماضي المقارن.

٥- قامت الشركة بالتسويق لنشاط تأجير السيارات حيث قامت بالتعاقد مع شركة نيوسان مارينو بشرم الشيخ وشركة الفؤاد للمقاولات للعمل بمنطقة الضبعة وشركة ال يوسف للرحلات للعمل بمنطقة شرق التفريعة مما ادى الى ارتفاع ايرادات السياحة بنسبة ١١٪ عن العام الماضي المقارن.

٦- ترشيد المصروفات عن طريق ترشيد مستلزمات الإنتاج والتشغيل وتخفيض تكلفة الإنتاج بالرغم من الارتفاع الملحوظ في أسعار الخدمات المشتراة نتيجة ارتفاع التضخم في مصر بعد تخفيض سعر الصرف حيث انخفضت تكلفة الانتاج بنسبة ٩٪ عن فترة المقارنة

التوصيـــــات

١- التصديق علي محضر وقرارات اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٢.
٢- النظر في التصديق على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/٦/٣٠.
٣- عرض تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية والحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ ورد الشركة.
٤- النظر في اعتماد القوائم المالية والحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/٦/٣٠.
٥- النظر في الموافقة على مشروع توزيع الأرباح المقترح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/٦/٣٠.
٦- النظر في إخلاء مسئولية مجلس الإدارة عن الفترة المقدم عنها التقرير.
٧- النظر في صرف مكافآت للسادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
٨- النظر في تحديد المعاملة المالية وبدلات مجلس الادارة والمزايا الأخرى.
٩- النظر في اقرار صرف العلاوة الدورية للعاملين بالشركة اعتبارا من ٢٠٢٤/٣/١.

معروض علي الجمعية العامة للتفضل بالنظر،،،

واللـــه ولـــي التوفيـــق ،،،

وفى الختام يتقدم مجلس إدارة الشركة بالشكر والتقدير للسيد اللواء أ.ح/ رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري والسادة أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك السادة/ مراقبي الحسابات علـى تعاونهم الكامل والبناء على مدار العام.

كمـا نشكر السادة أعضاء اللجان النقابية بكل من بورسعيد والسويس وجميـع العاملين علـى ما بذلوه من جهد في تحقيق هذه النتائج وتقديم أفضل خدمة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد والمحافظة على استمرار واستقرار الأوضاع بالشركة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

السيد اللواء أ.ح مهندس / محمود حامد عرفات - رئيس الجمعية العامة للشركة :

شكرا جزيلا للدكتور / أحمد عبد الحافظ رئيس مجلس إدارة شركة القناة للتوكيلات الملاحية

ثم أعطيت الكلمة للسيد المحاسب/ جورج نبيل عزيز – وكيل أول الوزارة – مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحرى وهيئة قناة السويس - حيث أوضح سيادته ما يلى :

السيد اللواء مهندس أ . ح / رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري

الأستاذ الدكتور / الرئيس التنفيذي للشركة القابضة للنقل البحري والبري والعضو المنتدب

السادة قيادات شركة القناة للتوكيلات الملاحية

الأستاذ الدكتور / أحمد عبد الحافظ رئيس مجلس إدارة شركة القناة للتوكيلات الملاحية

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة ، السادة/ أعضاء الجمعية العامة

السادة/ المساهمون ، والسادة الحضور

كل عام وحضراتكم بخير

كل عام وحضراتكم بخير بمناسبة انعقاد الجمعية العامة العادية لمناقشة اعتماد القوائم المالية للعام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤

- السادة / مساهمى شركة القناة للتوكيلات الملاحية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة القناة للتوكيلات الملاحية (شركة مساهمة مصرية تابعة خاضعة لأحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والمعدل بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٤/٦/٣٠ البالغ إجمالي الأصول بها نحو ١,٧٢٠ مليار جنيه وقائمة الدخل بصافي ربح "بعد الضريبة" نحو ٧٢٦,٣٧٠ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل الآخر والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وإداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإيضاحات في القوائم المالية.

وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسًا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية، وقد اعتمدنا في مراجعتنا على بيانات القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها.

هنلقى الضوء على بعض الملاحظات من خلال عرض السيد الأستاذ / أسامة السيد – وكيل الوزارة - على ان يسجل التقرير والتعقيب بمحضر الجلسة .

- السيد اللواء أ.ح مهندس / محمود حامد عرفات - رئيس الجمعية العامة للشركة :

شكرا جزيلا للسيد المحاسب/ جورج نبيل عزيز – وكيل أول الوزارة – مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحرى وهيئة قناة السويس .

كلمة السيد / اسامة محمد السيد وكيل الوزارة – نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحرى وهيئة قناة السويس بالجهاز المركزى للمحاسبات:-

السيد اللواء مهندس أ . ح / رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري

الأستاذ الدكتور / الرئيس التنفيذي للشركة القابضة للنقل البحري والبري والعضو المنتدب

السادة قيادات شركة القناة للتوكيلات الملاحية

- الأستاذ الدكتور / أحمد عبد الحافظ رئيس مجلس إدارة شركة القناة للتوكيلات الملاحية
- السادة/ أعضاء مجلس الإدارة ، السادة/ أعضاء الجمعية العامة
- السادة/ المساهمون ، والسادة الحضور

كل عام وحضراتكم بخير

أساس إبداء رأى المتحفظ

١- اعتمدنا في مراجعتنا لفروع الشركة بالسويس والقاهرة ونويبع على الملخصات التي أعدتها الشركة لهذا الغرض وتحت مسئوليتها.

٢- تضمين قائمة الدخل مبلغ نحو ٢٠٨,٧٨١ مليون جنيه قيمة مكاسب فروق عملة تتمثل في صافي فروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بخلاف مبلغ نحو ١٢٤,٦٧٦ مليون جنيه تم إدراجه بقائمة الدخل الشامل وترحيله للأرباح المرحلة وذلك استنادا للفقرتين أرقام (٧ ، ٨) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧١١ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية على حين تنص تلك الفقرات على أن تقوم الشركة في حال تطبيق المعالجة الاختيارية الواردة بالقرار بالاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الأخر بصافي فروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في نهاية يوم تاريخ إقفال القوائم المالية على أن يتم إدراج مبلغ فروق العملة الناتجة والتي تم عرضها في بنود الدخل الشامل الأخر طبقًا للفقرة رقم "٨" في الأرباح أو الخسائر المرحلة في نهاية نفس الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية علما بأن جميع فروق العملة سواء المدرجة بحساب مكاسب فروق العملة أو قائمة الدخل الشامل هي فروق غير محققة وناتجة عن ترجمة أرصدة الشركة بالعملة الأجنبية بالبنوك والحسابات المدينة.

يتعين على الشركة الالتزام بقرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليها بتطبيق المعالجة الاختيارية الواردة به أو تطبيق المعالجة الأساسية الواردة بالفقرة رقم "٢٨" من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بالمعيار.

٣- بلغت المخصصات المكونة لمقابلة النزاعات الضريبية مع مصلحة الضرائب المصرية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ مبلغ نحو ١٢٠,١٠٨ مليون جنيه (تم تدعيم المخصص خلال العام بمبلغ ٧٠ مليون جنيه) على حين بلغ إجمالي النزاعات الضريبية مع مصلحة الضرائب نحو ١٣٤,٩٢٨ مليون جنيه تتمثل فيما يلي:

أ - ٩٠,٢٧٤ مليون جنيه تتمثل في مبلغ ٨٩,٧٨٣ مليون جنيه قيمة فروق ضريبة الدخل عن السنوات من ٢٠١٤/٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠/٢٠١٩ ومبلغ نحو ٤٩٢ ألف جنيه قيمة الضريبة الإضافية عن عام ٢٠١٤/٢٠١٣ بموجب قرار لجنة الطعن بمصلحة الضرائب رقم ٢٠٢٣/٦٣٥ الصادر في ٢٠٢٤/١/٣٠ بتعديل الأوعية الضريبية عن تلك السنوات والمطالبة الواردة من المصلحة بموجب نموذج (٣) سداد الوارد للشركة في ٢٠٢٤/٥/١، وقد قامت الشركة بالطعن على قرار لجنة الطعن أمام محكمة القضاء الإداري برقم ١٢/٢٩٦٢ للمطالبة بالشق المستعجل بوقف التنفيذ وندب خبير في الدعوى وقد تحددت جلسة يوم ٢٠٢٤/٥/٤ لنظر الشق المستعجل وتم تأجيلها لجلسة ٢٠٢٤/٦/١ وتم تأجيلها مرة أخرى.

ب - ٤١,٤٢٩ مليون جنيه قيمة فروق ضريبة القيمة المضافة منها مبلغ ٤٠,٤٤٥ مليون جنيه بموجب نموذج رقم (١٥) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٣٠ عن الخدمات التي تؤديها الشركة وذلك استنادا لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وما استقر عليه الرأي بمصلحة الضرائب المصرية أن السلع والخدمات المؤداه لسفن أعالي البحار التي تعمل خارج المياه الإقليمية سواء أجنبية أو مصرية تخضع للضريبة على القيمة المضافة بسعر (صفر) باعتبارها سلع وخدمات مصدرة للخارج وهو الأمر الذى لم يتحقق للخدمات التي تقوم بها الشركة للسفن العابرة داخل المجري الملاحي لقناة السويس حيث أن الأعمال داخل المياه الإقليمية يستحق عليها ضريبة قيمة مضافة بنسبة ١٤٪ بموجب نموذج رقم (١٥) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٣٠ وقامت الشركة بالاعتراض عليه وتم تحويله للجنة الطعن وصدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٤ بالسداد وقامت الشركة برفع دعوى قضائية بشأنها برقم ٥٠٨٣ لسنة ١٠ق للمطالبة بوقف تنفيذ قرار لجنة الطعن رقم ٢٠٢٢/١٤٥ وحكمت المحكمة بجلسة ٢٠٢٢/١١/٢٠ بندب خبير في الدعوى وتم تحديد جلسة ٢٠٢٣/٧/١٦ لتقديم تقرير الخبير وتم تأجيلها لجلسة ٢٠٢٣/٩/١٧ وتم تأجيلها مرة أخرى لجلسة ٢٠٢٤/٢/١٨، وقد قامت المحكمة بإحالة الدعوى إلى مكتب خبراء وزارة العدل وتم سداد أمانة الخبير في ٢٠٢٤/٥/١٩ وتم تأجيلها علما بأنه لم يتم المناقشة أمام الخبراء حتى تاريخه .

ج - ٣,٢٢٥ مليون جنيه قيمة فروق ضريبة الدمغة تتمثل في:

- ٩٧٥ ألف جنيه قيمة ضريبة الدمغة عن الفترة من ٢٠٠٦/٨ حتى ٢٠١٠/١٢ بمبلغ ٥٠٠ ألف بالخلاف مبلغ ٤٧٥ ألف جنيه مقابل التأخير عن الفترة من ٢٠٠٦/٨ حتى ٢٠٢٤/٦ طبقا للمطالبة الأخيرة بالسداد

الواردة من مصلحة الضرائب بموجب النموذج رقم (١/٣) في ٢٠٢٤/٧/٢٤ علما بأنه سبق ورود مطالبة للسداد للشركة بمبلغ ٧٦٥ ألف جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٢٨ بالسداد شاملة مبلغ ٢٦٥ ألف جنيه قيمة مقابل التأخير حتى ٢٠٢٠/١٢ ولم تقم الشركة بالسداد ولم يتبين لنا قيامها بالطعن على تلك الضريبة أو تحديد أسباب عدم السداد كما لم يتضمن الموقف الضريبي الوارد من الشركة وكذا المرفق بالإيضاحات المتممة أي بيان عن تلك الفروق الأمر الذي أدى إلى تحمل مبلغ ٢١٠ ألف جنيه قيمة مقابل تأخير عن الفترة من ٢٠٢١/١ حتى ٢٠٢٤/٦ .

- ١,٧٢٩ مليون جنيه قيمة ضريبة الدمغة عن السنوات من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨ بعد إعادة الفحص وقامت الشركة بالطعن عليه في ٢٠٢٣/٦/٢١، ومبلغ نحو ٥٢١ ألف جنيه قيمة الضريبة عن الفترة ٢٠١٨/٢٠٢٠ بموجب نموذج (١٩) وتم الطعن عليه في ٢٠٢٣/٦/١٥ وتم تحديد جلسة في ٢٠٢٣/٨/١٥ لنظر طعون الشركة وتم منح الشركة مهلة لتقديم تقرير بالمستندات التي تؤيد موقف الشركة وحتى تاريخ إعداد التقرير لم تحدد جلسة أخرى للنظر في المستندات المقدمة من الشركة.

يتعين دراسة المخصص ومدى كفايته مع قيمة النزاعات والمطالبات الضريبية عن سنوات النزاع في ضوء ما تم الإشارة بعاليه وبما يتفق مع معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) الخاص بالمخصصات والالتزامات والأصول المحتملة، مع موافاتنا بأسباب عدم سداد ضريبة الدمغة عن الفترة من ٢٠٠٦/٨ حتى ٢٠١٠/١٢ وتحمل الشركة مبلغ ٤٧٥ ألف جنيه قيمة مقابل التأخير بدون مبرر.

٤- عدم قيام الشركة بدراسة اضمحلال مساهمتها في رأس مال الشركة المصرية للأعمال المتكاملة (الترجمان جروب) والبالغ مساهمة الشركة بها نحو ١٣,٦٥٢ مليون جنيه والتي لم تقم بأي توزيعات للأرباح خلال الأعوام السابقة علما بتحقيقها صافي ربح عن العام المنتهي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والبالغ نحو ٥,٢٨١ مليون جنيه والذي تم استخدامه لتغطية الخسائر المتراكمة لتصبح بنحو ٧٥,٤٥١ مليون جنيه الأمر الذي يشير على عدم قدرة الشركة على تغطية الخسائر المتراكمة خلال فترة قصيرة حيث بلغت حقوق الملكية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ١٤٦,٧٩٤ مليون جنيه بنسبة ٦٨٪ من إجمالي رأس مال الشركة، علما بقيام الشركة بسداد نحو ٧٣٣ ألف جنيه بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٥ كزيادة في استثماراتها في الشركة ومقيدة بالأرصدة المدينة لحين انتهاء الإجراءات مع هيئة الاستثمار والتي لم تتم حيث تبين اعتراض عدد/٥ مساهمين على تلك الزيادة وفقا لما هو وارد بمحضر اجتماع مجلس إدارة الشركة بجلسته السادسة في ٢٠٢٣/١١/١٦.

يتعين على الشركة دراسة اضمحلال قيمة مساهمتها في راس مال شركة الشركة المصرية للأعمال المتكاملة (الترجمان جروب) في ضوء نتائج الأعمال المحققة وانخفاض حقوق الملكية.

٥- عدم كفاية أدلة الأثبات المقدمة من الشركة اللازمة للتحقق من أرصدة حسابات الأصول الثابتة والمخزون والحسابات الشخصية وذلك بالمخالفة للتعليمات الواردة بالمنشور الدوري بشأن الجرد السنوي

وإعداد القوائم المـــــــالية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ والصادر من الإدارة للشركة برقم ٦٥ في ٢٠٢٤/٥/١٢ والتي تتمثل في:

أ- تم موافاتنا بشهادة مطابقة للأصول الثابتة على مسئولية الشركة بالرغم من عدم تضمين القرار الصادر من السيد العضو المنتدب التنفيذي الخاص بأعمال الجرد تشكيل لجنة لمطابقة أعمال الجرد حتى يتم حصر الفروق بين الأرصدة الفعلية والأرصدة الدفترية كما لم يتم موافاتنا بتقييم كشوف الجرد الفعلي للأصول في ٢٠٢٤/٦/٣٠ ومطابقتها مع قيمتها المثبتة بسجلات الأصول الثابتة.

ب- تم موافاتنا بشهادة مطابقة على مسئولية الشركة دون موافاتنا ببيان بأرصدة المخزون وفقا لكشوف الجرد الفعلي في ٢٠٢٤/٦/٣٠ ومطابقتها مع أرصدة المخزون الدفترية البالغة نحو ١,٣٧٩ مليون جنيه، فضلا عن عدم موافاتنا بكشوف المخزون الموجودة بالنظام الإلكتروني حتى تاريخ الفحص سبتمبر ٢٠٢٤ الأمر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة المخزون الظاهر بالقوائم المالية في ٢٠٢٤/٦/٣٠.

ج- عدم قيام الشركة بإرسال مصادقات للعملاء (مدينة - دائنة) والموردين (مدين) في ٢٠٢٤/٦/٣٠ والبالغ أرصدتها نحو ٢٧,٧٤٥ مليون جنيه، ١٥٤,٤٣١ مليون جنيه، ٦٨٦ ألف جنيه على الترتيب وبالتالي لم ترد أي ردود من العملاء ومن ثم تمت مراجعتنا لها وفقا للبيانات الدفترية الصادرة عن الشركة فقط، فضلا عن عدم موافاتنا بالشهادات التي تؤيد صحة أرصدة التأمينات لدى الغير في ٢٠٢٤/٦/٣٠ البالغة نحو٢,٠٢٨ مليون جنيه ولم يتم موافاتنا ببيانات تحليلية لذلك الرصيد الأمر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الأرصدة.

يتعين استيفاء أدلة الأثبات وموافاتنا بها وفق الضوابط الواردة بالمنشور الدوري بشأن الجرد السنوي وإعداد القوائم المـــــــالية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ حتى يمكن التحقق من صحة الأرقام الواردة بالقوائم المالية.

٦- تحمل الشركة قيمة المكافأة الشهرية المنصرفة للسيد رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي شامل ضريبة كسب العمل خلال العام بموجب قرار الجمعية العامة للشركة وبالمخالفة للفتوي رقم ٣٧٦/١/٤٧ الصادرة من الجمعية العامة لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة في ٢٠٢٢/٨/٢ والتي انتهت إلى عدم مشروعية صرف مبلغ شهري خالص الضريبة لرئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي استنادا لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والمعدل بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ ولائحتهما التنفيذية.

يتعين الالتزام بفتوي مجلس الدولة بشأن المكافأة المنصرفة لرئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي.

<u>الرأى المتحفظ</u>

وفيما عدا تأثير ما تقدم على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة القناة للتوكيلات الملاحية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظا فقد تبين الآتي

١- تم جرد الأصول الثابتة في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وفي حدود الامكانيات المتاحة وتم حساب الإهلاك بنفس الأسس المتبعة في السنوات السابقة وقد تبين ما يلي:

١/١- تضمنت الأصول في ٢٠٢٤/٦/٣٠ أصول غير مستغلة بلغت تكلفتها نحو ٧,٧٧١ مليون جنيه تتمثل في:

٦,٨٤٥ مليون جنيه تكلفة بعض السيارات الصالحة للعمل بقطاع السياحة ولم تعمل خلال العام أو معظمه لعدم وجود عمل تراوحت نسب استغلالها بين صفر % إلى ١٤٪ .

٦٤٧ ألف جنيه : تكلفة اللنش قناشيب (٢١) المتوقف منذ ٢٠٢١/٦/٢٢ نتيجة وقوع حادث للنش ولم يتم البدء في اتخاذ إجراءات الشراء أو الإصلاح لمحرك اللنش على الرغم من حصول الشركة على مبلغ ٢٠٥ ألف جنيه ٢٠٢٣/١٠/١٨ قيمة التعويض من شركة مصر للتأمين في ٢٠٢٣/١٠/١٨ وذلك على الرغم من قيام السيد مدير عام وسائل النقل بعرض مذكرة على السيد اللواء الرئيس التنفيذي بشراء محرك ديزل بحري جديد بقوة ٥٥٠ حصان للنش في ٢٠٢٣/٧ كما سبق للشركة الحصول على عرض رسمي برقم ٣٠٩٤٩ في ٢٠٢١/٩/٢٨ من شركة أوراسكوم التجارية لتوريد قطع الغيار الخاصة بالمحرك بمبلغ ٣٤٦ ألف جنيه، وقد أفادت الشركة بأن محرك اللنش من طراز فولفو قدرة ٣٢٠ حصان وهذه القدرة غير كافية لتحقيق السرعة المطلوبة للعمل بالقناة لتنفيذ الأعمال والشركة بصدد البحث عن محرك أخر يتناسب مع العمل المطلوب علما بأن محرك اللنش تم تركيبه في ٢٠١٩/٤ ولم يعمل إلا نحو عامين فقط حتى وقوع الحادث.

٢٧٩ ألف جنيه : قيمة بعض العقارات والأراضي غير المستغلة منذ فترة طويلة وإفادة الشركة بردها على التقارير السابقة بأنها سوف تتخذ الإجراءات اللازمة نحو الاستفادة منها والتي تتمثل في:

٢٥٦ ألف جنيه قيمة مبني ملك الشركة الكائن بشارع الجمهورية والمقدر مساحته نحو ٣٥٠٠ متر مربع ولم يتم استغلاله أو تأجيره للغير في ظل تأجيل الجمعية العامة للشركة المنعقدة في ٢٠٢٤/٦/٢ الموافقة على إضافة نشاط الاستثمار العقاري لأنشطة الشركة بما يمكنها من استغلال المبني والأراضي غير المستغلة.

١٣ ألف جنيه قيمة قطعة أرض مقام عليها إدارة الشركة سابقا بمساحة ٣٨١٢ م٢ بالسويس.

٥ آلاف جنيه : قيمة مبنى ١٢ شارع الجمرك والجعفري بالسويس.

٣ آلاف جنيه : قيمة قطعة أرض بمساحة ٢٧٩ م٢ ببورتوفيق.

٢ ألف جنيه : قيمة قطعة أرض بمساحة ٦١٨ م٢ بالسويس.

نوصي باتخاذ اللازم نحو الاستفادة من السيارات الصالحة في أعمال الشركة بما يساهم في تعظيم إيرادات الشركة وموافاتنا بخطة الشركة لاستغلال العقارات والأراضي حتى لا تمثل أموال غير مستغلة، وتحقيق أسباب عدم البدء في إجراءات إصلاح اللنش للاستفادة منه للعمل بأسطول الشركة البحري وتحقيق أسباب

عدم ملائمة قدرة محرك اللنش للأعمال المطلوبة رغم دخوله الخدمة منذ نحو عامين فقط قبل وقوع الحادث.

١/٢- تضمن الأصول العديد السيارات المخردة طبقا لقرارات مجلس الإدارة رقم ٢٠١٩/٩ في ٢٠١٩/١٠/٩ ورقم ٢٠٢٢/٧ في ٢٠٢٢/٧/٢٧ تبلغ تكلفتها نحو ٤,٨٣٧ مليون جنيه

ولم تتخذ الشركة أية إجراءات نحو طرحها للبيع والاستفادة من حصيلة البيع في تدعيم أسطول الشركة بسيارات حديثة وفقا لقرارات مجلس الإدارة المشار إليها.

نوصي بتحقيق أسباب عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو التصرف الاقتصادي في تلك السيارات والمحركات للاستفادة من قيمتها البيعية في تدعيم أسطول الشركة.

١/٣- تضمنت كشوف جرد الأثاث بمواقع الشركة المختلفة العديد من الأثاث المخرد وغير الصالح ولم يتم اتخاذ أية إجراءات نحو التخلص منه أو الاستفادة منه.

نوصي بحصر جميع أصناف الأثاث المخرد وغير الصالح واتخاذ ما يلزم بشأن الاستفادة منه أو التخلص منه بالبيع.

٢- ضعف معدلات تنفيذ الخطة الاستثمارية المعدلة للشركة المعتمدة بموازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ حيث بلغت جملة الإستثمارات المنفذة نحو ٨,٦٩٩ مليون جنيه بنسبة ٣٣٪ من الخطة الاستثمارية المستهدفة البالغة ٢٦,٥ مليون جنيه، حيث تبين سداد المبلغ المذكور تحت حساب تجهيز ساحتين بميناء سفاجا والمعتمد لها مبلغ ٢٦ مليون جنيه، على حين تبين تنفيذ استثمارات غير مدرجة بالخطة الاستثمارية بمبلغ ١,٨٧٥ مليون جنيه دون قيام الشركة بتعديل الخطة الاستثمارية بتلك الاستثمارات وعرضها على الجمعية العامة للشركة.

يتعين تحقيق أسباب ضعف المنفذ الخطة الاستثمارية المستهدفة والعمل على عرض الاستثمارات المنفذة غير المدرجة بالخطة الاستثمارية على الجمعية العامة للشركة.

٣- استمرار عدم تحقيق الشركة أية عوائد من استثماراتها في كل من شركة الملاحة الوطنية / مصرف أبو ظبي الاسلامي- مصر خلال العام المالي الحالي والأعوام السابقة والبالغ جملة الاستثمارات بها نحو ١٢٢,٤٤٠ مليون جنيه بنسبة نحو ٨٢٪ من جملة استثمارات الشركة البالغة نحو١٤٩,٩١٣ مليون جنيه حيث تبين ما يلي:

- عدم قيام شركة الملاحة الوطنية والتي تبلغ مساهمة الشركة بها نحو ١٠٥,٨٢٦ مليون جنيه بأي توزيعات للأرباح عن العام المنتهي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والبالغة نحو ٢١,٧٣٣ مليون دولار لتصل الأرباح المرحلة إلى ٤٠,٥٦٩ مليون دولار وذلك بغرض الحفاظ على السيولة النقدية المتاحة بالشركة لتمكنيها من تنفيذ الخطة الاستثمارية الخاصة بالإحلال وتجديد أسطول الشركة وشراء عدد/ ٣ سفن صب طبقا لموافقة الجمعية العامة للشركة المنعقدة في ٢٠٢٤/٥/٢.

- عدم حصول الشركة على أي توزيعات أرباح عن مساهمتها في رأس مال مصرف أبو ظبي الإسلامي البالغ مساهمة الشركة به نحو ٣,٢٠٥ مليون جنيه وذلك على الرغم من تحقيق البنك صافي ربح نحو ٤,٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤ وفقا للقوائم المالية المنشورة للبنك وبلغ نصيب السهم في صافي الأرباح ٨,٦٧ جنيهًا فضلا عن موافقة مجلس إدارة المصرف في ٢٠٢٤/٢/١٣ على مقترح زيادة رأسمال البنك المصدر والمدفوع زيادة مجانية من ٥ مليار جنيه مصري إلى ٦ مليار جنيه مصري بزيادة قدرها ١ مليار جنيه موزعه على عدد ١٠٠ مليون سهم بقيمة إسمية قدرها ١٠ جم للسهم الواحد وذلك عن طريق توزيع أسهم مجانية تمويلا من صافى أرباح العام وذلك بواقع ٠,٢ سهم لكل سهم أصلى من أسهم البنك قبل الزيادة وموافقة الجمعية العامة العادية وغير العادية في ٢٠٢٤/٣/٢١ على تلك الزيادة وكذا موافقة لجنة قيد الأوراق المالية بالبورصة المصرية على قيد تلك الزيادة .

يتعين دراسة الجدوى الاقتصادية لتلك للاستثمارات وموافاتنا بما تم لإثبات زيادة مساهمة الشركة في رأس مال مصرف أبو ظبي الإسلامي وفقا لقرارات الجمعية العامة للمصرف.

٤- تم جرد المخزون في ٢٠٢٤/٦/٣٠ البالغ قيمته نحو ١,٣٧٩ مليون جنيه بمعرفة الشركة وتحت إشرافنا الاختباري وقد تبين استمرار تضمن المخزون نحو ٢٧٢ ألف جنيه رصيد مخزن المخلفات والذي يتمثل في مواتير متقادمة منزوعة من اللنشات وسيارات سبق بيعها ، كما تضمن أصناف راكدة بنحو ٢١٤ ألف جنيه قيمة مهمات فولفو جديدة راكدة خاصة باللنشات التي تم الاستغناء عنها فضلا عن تضمن مخزني قطع الغيار بالجراج والأدوات والمهمات للعديد من الأصناف الراكدة وتم عرضها للبيع بالمزاد في ٢٠٢١/١٠/١٣ ولم يتم بيعها ولم تتخذ الشركة أي اجراء نحو إعادة طرح تلك الأصناف للبيع للاستفادة من قيمتها البيعية خاصة وأنها مستوردة وبقائها في المخزن لمدة طويلة قد يعرضها للتلف ، رغم إفادتها بأنه سيتم إعادة عرض تلك الأصناف في أقرب مزاد خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ الأمر الذي لم يتم ، فضلا عن أنه تبين تقييم المخزون الراكد بالتكلفة دون مراعاه تطبيق أحكام الفقرات رقم (٢٨ ، ٣٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون و التي تقضى بأن يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل حيث أن تكلفة المخزون قد لا تسترد إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلى أو الجزئي .

يتعين تحقيق أسباب عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو التصرف الاقتصادي في المخلفات والأصناف الراكدة للاستفادة من قيمتها البيعية مع الالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم ٢ وتقييم المخزون الراكد بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٥- استمرار تضمن حساب العملاء (مدين) أرصدة متوقفة منذ فترة طويلة بلغت نحو ٢١,٩٦١ مليون جنيه لم تتمكن الشركة من تحصيلها مرفوع بشأن بعضها قضايا ومكون عنها خسائر ائتمانية متوقعة (مجمع الاضمحلال) بكامل المبلغ تتمثل في:

- مبلغ نحو ٢١,٥٨٠ مليون جنيه المعادل لمبلغ ٤٤٩٩٦٢ دولار قيمة الرصيد المدين طرف العميل شركة هيمن للخدمات البترولية والنقل البحري والمتوقف منذ عام ٢٠٠٤ (يقابل تلك المديونية مخصص

خسائر ائتمانية بكامل القيمة) والصادر بشأنه حكم لصالح الشركة في الدعوى رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨ بالجلسة التجارية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٤ بالإضافة إلى تعويض بمبلغ مليون جنيه بموجب الحكم الصادر في ٢٠٢٣/١/٢٨ بالدعوى رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠١١ مدنى كلي شمال الجيزة ولم تتمكن الشركة من تنفيذ تلك الأحكام حيث أسفرت التحريات عن عدم تواجد الشركة في أي من مقراتها المذكورة في السجل التجاري ومغلقة منذ فترة طويلة ولم تتوصل إلى وجود أرصدة مالية لدى البنوك المتعامل معها، وقد قامت الشركة بإعلان عدد/٨ بنوك خلال العام بتوقيع الحجز التحفظي على أرصدة العميل وإفادة تلك البنوك بعدم وجود أي أرصدة أو حسابات للعميل طرفها.

يتعين على الشركة موافاتنا بالإجراءات المزمع اتخاذها في ضوء عدم وجود أرصدة للعميل لدى البنوك التي تم مخاطبتها مع مراعاة أحكام المادة رقم ٢٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضريبة على الدخل.

- مبلغ نحو ٢٥٩ ألف جنيه قيمة أرصدة متوقفة منذ أكثر من ٩ سنوات بتوكيل القاهرة مكون عنها خسائر ائتمانية متوقعة بالكامل وتم عرضها على مجلس الإدارة جلسة ٢٠٢٤/٦/٢٦ لإعدامها واقفال المخصص المكون بشأنها ولم يتم الموافقة على إعدامها مع التوصية بإحالة الأمر للشئون القانونية لبحث أسباب التأخير والإجراءات اللازم اتخاذها لتحصيل تلك المديونيات.

- مبلغ ١٢١ ألف جنيه المعادل لمبلغ ٩٥٠٠ ريال سعودي طرف شركة بست تورز بقطاع السياحة منذ أكثر من ١٠سنوات ومكون عنه خسائر ائتمانية متوقعة بكامل القيمة.

يتعين العمل على سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات مجلس الإدارة بشأن تلك الأرصدة ودراسة الخسائر الائتمانية لها (الاضمحلال) وموافاتنا بأخر المستجدات في هذا الشأن.

٦- عدم اتخاذ أي إجراءات لاسترداد مبلغ نحو ١٢١ ألف جنيه والمدرج بالحسابات المدينة قيمة عهدة تشغيل آلة الدمغة يمثل أرصدة عدد/ ٣ آلات دمغه بمكتب نويبع معطلة منذ ٢٠٢١/٦/٧ وتعذر إصلاحهم لقدم الموديل وعدم توافر قطع غيار لها وفقا لخطاب شركة الكاتب المصري – المعنية بالإصلاح – بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٢، رغم إفادة الشركة بردها أنها في انتظار رد مصلحه الضرائب عن كيفية استرداد هذه المبالغ الأمر الذي لم يتم حتى تاريخه.

يتعين العمل على سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة ومخاطبة مصلحه الضرائب حتى يمكن استرداد تلك المبالغ.

٧- استمرار تضمن حساب دائنو التوزيعات في ٢٠٢٤/٦/٣٠ مبلغ نحو ١٥,٩٠٤ مليون جنيه قيمة الفائض النقدي لتوزيعات العاملين في ظل القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بتحديد حد أقصى لنصيب العاملين من الأرباح المقررة وفقا لقرارات السيد رئيس مجلس الوزراء طبقا للمادة رقم ٤٢ من القانون علما بأن الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة أصدرت الفتوى رقم ٢٠٢ في ١٩٩٥/٨/٥ جلسة ٢/ ٨/ ١٩٩٥ ملف رقم ٣٩٤/٢/٤٧ بأن نسب وقواعد استخدام الفائض النقدي عن الفترة السابقة

على العمل بقانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ منوط بصدور قرار من رئيس مجلس الوزراء ، كما تحدد المادة رقم ٤٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بتجنيب ما يزيد عن نصيب العاملين من الأرباح وفقا للقواعد المقررة بالقانون في حساب خاص لإنشاء مشروعات إسكان للعاملين بها وتقديم الخدمات الاجتماعية وفقا لما تقرره الجمعية العامة للشركة .

يتعين رفع الأمر للجهات المختصة لتحديد نسب وقواعد استخدام الفائض النقدي عن الفترة السابقة على العمل بقانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

٨- استمرار تضمن الحسابات الدائنة مبلغ نحو ١,٠٧٥ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٦/٣٠ قيمة الرصيد الدائن لهيئة موانى البحر الأحمر يتمثل في عدة أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بالتوكيلات لم يتم سدادها لوجود خلاف عليها مع الهيئة ولم يتم اتخاذ أي إجراءات نحو مطابقة تلك المبالغ ولم نتحقق من صحتها رغم إفادة الشركة بردها بأنه تم التواصل مع رئيس الهيئة لإجراء المطابقة وإنهاء الخلاف الأمر الذي لم يتم.

يتعين اتخاذ ما يلزم نحو سرعة إجراء المطابقات اللازمة وبحث الفروق في الأرصدة بين التوكيلات وهيئة موانئ البحر الاحمر والافادة.

٩- حققت الشركة مجمل ربح في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بلغ نحو ٥١,٤٩٥ مليون جنيه على حين بلغ صافي الربح المحقق نحو ٧٢٦,٣٧٠ مليون جنيه ويرجع ذلك إلى تحقيق الشركة إيرادات غير متعلقة بالنشاط (الاستثمارات - الودائع - أرباح تقييم العملة - ايرادات اخرى) بنحو ٨٠٨,٦٧٥ مليون جنيه الأمر وقد تبين ما يلى:

- على الرغم من زيادة إيرادات الملاحة والبحارة بمبلغ ٦,٨٠٣ مليون جنيه بنسبة ١٤,٦٪ عن إيرادات العام السابق وبمبلغ نحو ١٣,٥٨٣ مليون جنيه بنسبة ٣٤٪ عن المستهدف إلا أن ذلك يرجع إلى الزيادة في أسعار صرف العملات الأجنبية حيث تبين انخفاض النشاط الكمي للملاحة نتيجة انخفاض أعداد السفن التي خدمتها الشركة خلال العام بنسبة ٣٤٪ عن المستهدف وبنسبة نحو ٣٢٪ عن المحقق خلال العام السابق وما ترتب على ذلك من انخفاض الإيرادات المحققة بالدولار خلال العام بنسبة ٣٠٪ عن العام السابق.

- عدم انتهاء اللجنة المشكلة بموجب قرار السيد العضو المنتدب التنفيذي رقم ٨٤ لسنة ٢٠٢٣ الصادر في ٢٠٢٣/١٢/٢٧ والخاصة بإعادة تسعير الخدمات المقدمة من الشركة حتى تاريخ إعداد التقرير وذلك على الرغم من إفادة الشركة بأن اللجنة أنهت أعمال إعادة التسعير وسيتم عرضها في جلسة مجلس الإدارة خلال شهر مايو ٢٠٢٤ للموافقة الأمر الذي لم يتم مما أدى إلى استمرار وجود تفاوت في أسعار الخدمات المقدمة بين التوكيلات الملاحية وكذا داخل التوكيل الواحد ودون ربط قيمة أتعاب التوكيل بعدد السفن وحجم التعامل لكل عميل وما لذلك من تأثير مباشر على إيرادات الشركة.

يتعين العمل على بذل مزيد من الجهود لتعظيم إيرادات الشركة لمواجهة الانخفاض في إيرادات الملاحة في ظل الظروف الحالية واتباع سياسة تسويقية مرنة لجذب عملاء جدد وتحديد أسباب عدم انتهاء اللجنة من

أعمالها والعمل على سرعة الانتهاء من أعمالها لتلافي أوجه القصور في تسعير الخدمات بما يساهم في تعظيم إيرادات الشركة.

١٠- عدم اتخاذ أية إجراءات نحو الاستغلال الامثل لمساحة المخزن المخصص لتوكيل المنيا للملاحة داخل الدائرة الجمركية ببورفؤاد لاستخدامه في نشاط تخزين للغير والبالغة ٢٤٣٧ م٢ كمخزن لتوكيل المنيا للملاحة "نشاط تخزين للغير" والمخصص من هيئة قناة السويس بقيمة إيجارية سنوية نحو ٣٢ ألف جنيه وذلك لعدم قيام الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق الاشتراطات الواردة بتقرير الحماية المدنية للاستمرار في الاشغال وقامت الشركة بالاستعانة بشركة متخصصة لتقدير قيمة تنفيذ تلك المتطلبات والتي بلغت نحو ١,٢٠٧ مليون جنيه وقد قامت الشركة بطرح مناقصة محدودة بنظام المظروف الواحد (فني / مالي) لتنفيذ اشتراطات الحماية المدنية وتحدد لها جلسة فض المظاريف بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٦ ولم يتم استكمالها وذلك على الرغم من إفادة الشركة بردها بأنه سيتم العمل على بذل كافة الجهود لتنشيط التسويق للمخزن لتحقيق أقصى استفادة منها.

يتعين تحقيق أسباب عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنشيط التسويق للمخزن لتحقيق أقصى استفادة مع العمل على سرعة اتخاذ ما يلزم نحو تطبيق اشتراطات الحماية المدنية بما يساهم في تعظيم إيرادات الشركة.

١١- حققت الشركة عوائد دائنة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بنحو ٦٥,٩٣٣ مليون جنيه على السيولة النقدية البالغة في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بنحو ١,١٥٠ مليار جنيه بزيادة بمبلغ ٤٥,٣٢٣ مليون جنيه بنسبة ٢٢٠٪ عن المستهدف إلا أنه تبين عدم استغلال بعض الفوائض النقدية المتاحة للشركة الاستغلال الأمثل ومن مظاهر ذلك ما يلى:

- وجود ودائع مجمدة طرف بعض البنوك على ذمة خطابات ضمان ولا يمكن التصرف فيها بلغت قيمتها في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٧٨,٣١٣ مليون جنيه منها مبلغ ١,١ مليون دولار على ذمة خطاب ضمان لصالح هيئة قناة السويس طرف البنك التجاري الدولي لتغطية رسوم العبور وقد تبين ضعف معدلات العائد الذي تحصل عليه الشركة عن تلك الودائع بالدولار بنسبة ٢,١٪ على حين يبلغ متوسط العائد الذي تحصل عليه الشركة من البنوك الأخرى ٦,٣٪ دون العمل على دراسة تكوين ودائع جديدة على ذمة تلك الخطابات بعائد أعلى وفك تلك الودائع والاستفادة من فرق العائد

- قيام الشركة بسداد دفعات مقدمة لهيئة قناة السويس من تحت حساب عبور السفن بلغت في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٣٢٩,٦٥٧ مليون جنيه المعادل لمبلغ نحو ٦,٧٥٨ مليون دولار ونحو ٩٥ ألف يورو منها مبلغ نحو مليون دولار مسدد من توكيل أسيوط خلال شهر يونيو ٢٠٢٤ بدون مبرر في ضوء ضعف حركة الملاحة بالقناة نتيجة الظروف السياسية ووجود رصيد كبير لدي الهيئة، الأمر الذي يشير إلى ضرورة الاستغلال الأمثل للسيولة النقدية المتاحة وتحقيق أقصى عائد ممكن.

يتعين على الشركة إعداد خطة استثمارية ومالية مستدامة للاستفادة من السيولة النقدية المتاحة لتحقيق أقصى عائد متاح في السوق والاستغلال الأمثل للموارد المالية بالشركة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يحتاج إلى تطوير بما يحقق تحديد تكلفة الخدمات التي تؤديها الشركة ومدى ملائمة التعريفة المطبقة ولتحقيق الرقابة على المصروفات وقياس اقتصاديات وكفاءة التشغيل ولتوفير المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء واتخاذ القرارات رغم إفادة الشركة بأنها سوف تقوم بتطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة عند استكمال منظومة ERP والتي بدأ تطبيقها منذ ٢٠٢٣/١٠.

يتعين اتخاذ اللازم نحو تطوير نظام التكاليف بما يحقق الأهداف المرجوة منه .

- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها تلك البيانات بالدفاتر.

- وقد عقب السيد الأستاذ / أسامة محمد السيد – وكيل الوزارة – نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحرى بالجهاز المركزى للمحاسبات قائلاً :-

- ١ - **الملاحظة** : تضمين قائمة الدخل مبلغ نحو ٢٠٨,٧٨١ مليون جنيه قيمة مكاسب فروق عملة تتمثل في صافي فروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بخلاف مبلغ نحو ١٢٤,٦٧٦ مليون جنيه تم إدراجه بقائمة الدخل الشامل وترحيله للأرباح المرحلة.....

- **رد الشركة** : تم تحميل قائمة الارباح والخسائر بفروق تقييم العملة الناتجة عن إعادة تقييم أرصدة البنوك في ٢٠٢٤/٦/٣٠ وتحميل فروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ والتي تم عرضها في بنود الدخل الشامل الأخر طبقًا للفقرة رقم "٨" في الأرباح أو الخسائر المرحلة والتي تخص فروق تقييم العملة للمبالغ المسددة كدفعات مقدمة لهيئة قناة السويس (رصيد العملاء بهيئة قناة السويس) واستنادا الى توحيد السياسة المحاسبية التي تنتهجها الشركة منذ العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

- **التعقيـــــب** : يمكن للشركة تغيير السياسات المحاسبية التي تتبعها وفقا للفقرة رقم (١٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء والتي تقضي بأن تقوم المنشأة بتغيير السياسة المحاسبية فقط في حالة ما إذا كان:

- (أ) هذا التغيير مطلوب بموجب معيار محاسبي مصري.
- (ب) هذا التغيير يؤدى إلى قوائم مالية تقدم معلومات يعتمد عليها وأكثر صلة بالمعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي تؤثر على المركز المالي أو الأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.
- وهو ما ينطبق على تلك الحالة حيث أن المعالجة الاختيارية لفروق العملة الأجنبية صادرة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧١١ لسنة ٢٠٢٤ لتعديل بعض أحكام معيار المحاسبي رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ومن ثم يجب على الشركة الالتزام بقرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليها بتطبيق المعالجة الاختيارية الواردة به أو تطبيق المعالجة الأساسية الواردة بالفقرة رقم "٢٨" من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١٣).

- ٢ - **الملاحظة** : بلغت المخصصات المكونة لمقابلة النزاعات الضريبية مع مصلحة الضرائب المصرية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ مبلغ نحو ١٢٠,١٠٨ مليون جنيه (تم تدعيم المخصص خلال العام بمبلغ

٧٠ مليون جنيه) على حين بلغ إجمالي النزاعات الضريبية مع مصلحة الضرائب نحو ١٣٤,٩٢٨ مليون جنيه.....

- **رد الشركة :** تم دراسة المخصص حيث رأت الشركة تناسب المخصص المكون مع قيمة النزاعات والمطالبات الضريبية عن سنوات النزاع وامكانية تخفيض القيمة خلال جلسات التداول بالقضاء اما بالنسبة لعدم سداد ضريبة الدمغة عن الفترة من ٢٠٠٦/٨ حتى ٢٠١٠/١٢ تبين انه يوجد خلاف على صحة المبلغ حيث تم موافاتنا مسبقا بقرار لجنة الطعن أنه سبق محاسبة الشركة عن الفترة من٢٠٠٦/٨ وحتى ٢٠١٠/١٢ بمبلغ ٥٠ الف جنيها بخلاف ما تم ذكره بمطالبة السداد وتم التواصل مع مصلحة الضرائب للوقوف على صحة مطالبة الواردة الينا عن العام المالي ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠.

- **التعقيب :** لم توافنا الشركة بالدراسة التي قامت بها بشأن تلك المنازعات وتحديد نسب المكسب والخسارة لكل من بند من الفروق الواردة بالفحص الضريبي عن تلك السنوات والذي تم بمعرفة مصلحة الضرائب في ضوء أحكام القانون والمستندات المقدمة من الشركة حتى يمكن التحقق من مدى كفاية المخصص ،ويتعين موافاتنا بتلك الدراسة مع موافاتنا بما تم بشأن ضريبة الدمغة عن الفترة من ٢٠٠٦/٨ حتى ٢٠١٠/١٢ وتحديد أسباب عدم اعتراض الشركة على تلك الفروق لدى ورود مطالبة للشركة للسداد بمبلغ ٧٦٥ ألف جنيه منذ ٢٠٢٠/١٢/٢٨ شاملة مبلغ ٢٦٥ ألف جنيه قيمة مقابل التأخير حتى ٢٠٢٠/١٢.

- **٣- الملاحظة:** عدم قيام الشركة بدراسة اضمحلال مساهمتها في رأس مال الشركة المصرية للأعمال المتكاملة (الترجمان جروب) والبالغ مساهمة الشركة بها نحو ١٣,٦٥٢ مليون جنيه والتي لم تقم بأي توزيعات للأرباح خلال الأعوام السابقة علما بتحقيقها صافي ربح عن العام المنتهي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والبالغ نحو ٥,٢٨١ مليون جنيه والذي تم استخدامه لتغطية الخسائر المتراكمة لتصبح بنحو ٧٥,٤٥١ مليون جنيه الأمر الذي يشير على عدم قدرة الشركة على تغطية الخسائر المتراكمة خلال فترة قصيرة.....

- **رد الشركة :** شركة الترجمان جروب تمثل استثمار طويل الأجل ويعتبر من المشروعات القومية التي تساهم فيها الدولة ممثلة في الشركة القابضة للنقل البحري والبري وشركاتها التابعة علما بأن مشروع الترجمان حقق صافي ربح خلال عام ٢٠٢٣ وقدره ٥,٢٨١ مليون جنيه ولم تصدر قرارات من جمعيتها العامة بتوزيع أرباح وذلك بسبب وجود خسائر مرحله من الأعوام السابقة.....

- **التعقيب :** شركة الترجمان جروب لم تحقق أرباح إلا خلال الأعوام الثلاث الأخيرة والتي لم تكن كافية لتغطية الخسائر المرحلة من السنوات السابقة ولم تحصل الشركة على أي عوائد من ذلك الاستثمار فضلا عن اضمحلال مساهمة الشركة في رأس المال بنسبة ٣٢٪ وفقا للقوائم المالية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وهو الأمر الذي دفع بعض المساهمين لعدم الموافقة على زيادة حصتهم في راس مال الشركة، ويتعين على الشركة دراسة اضمحلال قيمة مساهمتها في راس مال الشركة في ضوء نتائج الأعمال المحققة وانخفاض حقوق الملكية ووفقا لأحكام معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة.

- **٤- الملاحظة:** عدم كفاية أدلة الأثبات المقدمة من الشركة اللازمة للتحقق من أرصدة حسابات الأصول الثابتة والمخزون والحسابات الشخصية وذلك بالمخالفة للتعليمات الواردة بالمنشور الدوري بشأن الجرد السنوي وإعداد القوائم المالية في ٢٠٢٤/٦/٣٠.....

- **رد الشركة :** سوف يتم استخراج أرصدة الأصول والمخزون بصفة دورية فور الانتهاء من منظومة ERP وفق الضوابط الواردة بالمنشور الدوري بشأن الجرد السنوي وإعداد القوائم المالية.

- **التعقيـــــب** : رد الشركة يؤيد ما ورد بملاحظة الجهاز ويتعين استيفاء أدلة الأثبات وموافاتنا بها وفق الضوابط الواردة بالمنشور الدوري بشأن الجرد السنوي وإعداد القوائم المـــالية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ حتى يمكن التحقق من صحة الأرقام الواردة بالقوائم المالية.

- **٥- الملاحظة:** تحمل الشركة قيمة المكافأة الشهرية المنصرفة للسيد رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي شامل ضريبة كسب العمل خلال العام بموجب قرار الجمعية العامة للشركة وبالمخالفة للفتوي رقم ٣٧٦/١/٤٧ الصادرة من الجمعية العامة لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة في ٢٠٢٢/٨/٢.....

- **رد الشركـــة** : يتم صرف المكافاة الشهرية للسيد رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي بموجب قرار الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٣.

- **التعقيـــــب:** لا يجوز أن يخالف قرار الجمعية العامة للشركة أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والمعدل بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ ولائحتهما التنفيذية وذلك وفقا لما ورد بالفتوي رقم ٣٧٦/١/٤٧ الصادرة من الجمعية العامة لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة في ٢٠٢٢/٨/٢، فضلا عن أن الإدارة قد أبدت تحفظها على القرار بالجلسة المنعقدة في ٢٠٢٣/١١/٢٣ لمخالفته لصحيح الفتوى، ويتعين الالتزام بفتوي مجلس الدولة بشأن المكافأة المنصرفة لرئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي.

- **٦- الملاحظة:** تضمن الأصول في ٢٠٢٤/٦/٣٠ أصول غير مستغلة بلغت تكلفتها نحو ٧,٧٧١ مليون جنيه.....

- **رد الشركـــة** : يرجع وجود بعض السيارات الصالحة للعمل بقطاع السياحة ولم تعمل خلال العام إلى ضعف الطلب على التشغيل لتقادم السيارات المشار إليها حيث يرجع موديل هذه السيارات لأكثر من ٢٠ عام علاوة علي نقص عدد السائقين الموجودين بالشركة ، أما بالنسبة للإجراءات التي تم اتخاذها لإصلاح اللنش للاستفادة منه للعمل بأسطول الشركة البحري فقد قامت الشركة بالنشر علي منصة الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٥ ولم يتم موافاتنا حتى نهاية المدة نظرا لتقلبات الأسعار في ذلك الوقت كما قامت الشركة بإعادة النشر مرة أخري بتاريخ ٢٠٢٤/٤/١٤ ولم يتم موافاتنا بأي عروض حيث تبين أنه لا يوجد بالأسواق المواصفات المطلوبة للمحرك، وبالنسبة للأصول غير المستغلة والمتمثلة في مبنى الشركة الكائن ٣١ ش الجمهورية فقد سبق عرضه للإيجار ولم يتقدم عطاءات مستوفاه لشروط الإيجار وبتاريخ ٢٠٢٢/٣/١ تم معاينة الموقع وملحقاته عن طريق شركة إم . أو . تي التابعة لوزارة النقل بشأن بحث استغلال العقار وعمل الدراسة الاستثمارية للموقع بالكامل بما يحقق أعلي عائد استثماري له، وقد تقدم أحد المستثمرين بعرض لاستغلال المبني وتم إرسال العرض إلى الشركة القابضة للدراسة والإفادة بالرأي.

- **التعقيب** : اكتفت الشركة بردها بتحديد مبررات عدم استغلال تلك الأصول دون موافاتنا برؤيتها والإجراءات التي سوف تتخذها للاستفادة من تلك الأصول فضلا عن عدم موافاتنا بالدراسة الاستثمارية لمبنى الشركة الكائن ٣١ ش الجمهورية بما يحقق أعلى عائد استثماري له والتي تم إعدادها عن طريق شركة إم . أو. تي التابعة لوزارة النقل، ويتعين على الشركة موافاتنا بالإجراءات التي سوف تتخذها لاستغلال تلك الأصول وبالدراسة الاستثمارية التي تمت لاستغلال موقع الشركة وباقي العقارات والأراضي المملوكة لها.

- **٧- الملاحظة** : تضمن الأصول العديد السيارات المخردة طبقا لقرارات مجلس الإدارة رقم ٢٠١٩/٩ في ٢٠١٩/١٠/٩ ورقم ٢٠٢٢/٧ في ٢٠٢٢/٧/٢٧ تبلغ تكلفتها نحو ٤,٨٣٧ مليون جنيه ولم تتخذ الشركة أية إجراءات نحو طرحها للبيع والاستفادة من حصيلة البيع في تدعيم أسطول الشركة بسيارات حديثة وفقا لقرارات مجلس الإدارة المشار إليها.

- **رد الشركة :** قامت الشركة بالموافقة على استكمال السير في إجراءات التكهين بقرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢٤/٢ بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٨ وتم العرض علي الشركة القابضة تمهيدا للعرض علي السيد الفريق نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الصناعة والنقل وتمت الموافقة على عرضها علي منصة الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٢٦.

- **التعقيب :** أفادت الشركة بردها بأنه تم الموافقة على استكمال السير في إجراءات التكهين بقرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢٤/٢ بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٨ رغم موافقة المجلس ذاته على التخريد بجلساته الواردة بالملاحظة ولم توافنا الشركة بأسباب عدم اتخاذ أي إجراءات للتصرف الاقتصادي في تلك الأصول فضلا عن عدم بيان أسباب إعادة العرض على مجلس الإدارة مرة أخري بعد مرور نحو عامين على قرارات مجلس الإدارة على التخريد، كما ورد برد الشركة أنه تم الموافقة على عرض تلك الأصول على منصة الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٢٦ ولم توافنا بما تم خلال الفترة من تاريخ عرضها وحتى تاريخ الرد في ٢٠٢٤/١٠/٧.

- **٨- الملاحظة :** استمرار عدم تحقيق الشركة آية عوائد من استثماراتها في كل من شركة الملاحة الوطنية / مصرف أبو ظبي الاسلامي- مصر خلال العام المالي الحالي والأعوام السابقة والبالغ جملة الاستثمارات بها نحو ١٠٩,٠٣١ مليون جنيه بنسبة نحو ٧٣٪ من جملة استثمارات الشركة البالغة نحو١٤٩,٩١٣ مليون جنيه.....

- **رد الشركة :** لم تقم شركة الملاحة الوطنية بتوزيع أرباح عن العام المالي ٢٠٢٣ على الرغم من تحقيق الشركة صافى ربح القابل للتوزيع قدره ٢١,٧٣٣ مليون لتدعيم الخطة الاستثمارية بالشركة عن طريق احلال وتجديد الاسطول، كما حقق مصرف أبو ظبي الإسلامي صافي ربح نحو ٤,٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤ وفقا للقوائم المالية المنشورة للبنك وبلغ نصيب السهم في صافي الأرباح ٨,٦٧ جنيهًا فضلا عن موافقة مجلس إدارة المصرف في ٢٠٢٤/٢/١٣ على مقترح زيادة رأسمال البنك المصدر والمدفوع زيادة مجانية.....

- **التعقيب :** ما ورد برد الشركة ورد بالتفصيل بملاحظة الجهاز ولم يتضمن رد الشركة دراسة جدوى الاحتفاظ بتلك الاستثمارات في ظل عدم تحقيق أي عوائد منها خلال السنوات السابقة خاصة أنها تمثل نحو ٧٣٪ من استثمارات الشركة ويتعين على الشركة موافاتنا بدراسة الجدوى الاقتصادية لتلك للاستثمارات.

- **٩ - الملاحظة :** استمرار تضمن المخزون نحو ٢٧٢ ألف جنيه رصيد مخزن المخلفات والذي يتمثل في مواتير متقادمة منزوعة من اللنشات وسيارات سبق بيعها ، كما تضمن أصناف راكدة بنحو ٢١٤ ألف جنيه قيمة مهمات فولفو جديدة راكدة خاصة باللنشات التي تم الاستغناء عنها.....

- **رد الشركة :** تم حصر كافة الأصناف سواء مخلفات أو راكد للعرض علي مجلس الإدارة في أول اجتماع له والسير في إجراءات اتخاذ الموافقات اللازمة في ظل التعليمات الواردة للشركة بشان عدم تخريد أو بيع أو التصرف في أي أصل من أصول الشركة سواء كان (خردة / كهنة / راكد / مخلفات / .....) إلا بعد العرض علي الشركة القابضة للنقل البري والبحري للتصديق من سيادة الفريق / نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النقل والصناعة مع قيام الشركة بالالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم ٢ وتقييم المخزون الراكد بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

- **التعقيب :** سبق وأن أفادت الشركة بردها خلال السنوات السابقة بأنه سيتم عرضها في اقرب مزاد ولم تقم الشركة بطرح أي مزادات خلال العام كما لم توافنا الشركة بالإجراءات التي تم اتخاذها للتصرف في تلك الأصناف بعد التعليمات الواردة لها بعدم التصرف في أي أصل من أصول الشركة إلا بعد العرض علي الشركة القابضة للنقل

البري والبحري للتصديق من سيادة الفريق / نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النقل والصناعة، فضلا عدم موافاتنا بالدراسة التي قامت بها الشركة لتحديد صافي القيمة البيعية لتلك الأصناف ومقارنتها بتكلفة تلك الأصناف لتحديد مدى التزامها بتقييم المخزون الراكد طبقا لحكام معيار المحاسبة رقم (٢) الخاص بالمخزون خاصة وأن الشركة سبق لها طرح تلك الأصناف للبيع في ٢٠٢١/١٠/١٣ ولم تتمكن من بيعها.

- **١٠- الملاحظة :** استمرار تضمن حساب العملاء (مدين) أرصدة متوقفة منذ فترة طويلة بلغت نحو ٢١,٩٦١ مليون جنيه لم تتمكن الشركة من تحصيلها مرفوع بشأن بعضها قضايا ومكون عنها خسائر ائتمانية متوقعة (مجمع الاضمحلال) بكامل المبلغ.....

- **رد الشركة :** جاري استكمال اتخاذ إجراءات كشف سرية الحسابات على بنوك أخري بشأن العميل شركة هيمن للخدمات البترولية بخصوص الحكم رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٨ م.ج ببورسعيد بمبلغ ١١٠٠٠ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٥٪ وذلك بعد سداد رسوم التنفيذ على هذا الحكم وقدرها ٧٢٦,٩ جم وفي حالة وجود أرصدة للعميل سوف يتم استكمال إجراءات تنفيذ باقي الأحكام الصادرة ضده وذلك توفيرا للنفقات حيث أنه بالاستعلام من محضري التنفيذ المختص عن سداد رسوم إجراءات تنفيذ الحكم رقم ٢٠٠٨/١٠ ت.ك الغردقة أفاد أن الرسوم تتخطى المليون جنيها وبعد استنفاذ كافة إجراءات التنفيذ الممكنة سوف يتم عرض مذكرة في ضوء أحكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضريبة على الدخل، وقام القطاع القانوني بمخاطبة توكيل القاهرة لموافاته بأصل المستندات والإجراءات التي تم اتخاذها خلال السنوات السابقة مع العملاء المتوقفين عن السداد، تم التواصل مرة أخرى مع مصلحة الضرائب لاسترداد المبلغ وتم اثباتها وعمل محضر بقيمة هذه المبالغ وفي انتظار رد المصلحة عن كيفية استرداد المبلغ.

- **التعقيب :** لم يتضمن رد الشركة المستندات المؤيدة لما ورد بردها ويتعين موافاتنا بجميع المستندات المؤيدة للإجراءات التي اتخذتها الشركة وخاصة تنفيذ توصية مجلس الإدارة بإحالة الأمر للشئون القانونية لبحث أسباب التأخير في تحصيل مستحقات الشركة المتوقفة بتوكيل القاهرة والتي رفض المجلس إعدامها.

- **١١- الملاحظة :** عدم انتهاء اللجنة المشكلة بموجب قرار السيد العضو المنتدب التنفيذي رقم ٨٤ لسنة ٢٠٢٣ الصادر في ٢٠٢٣/١٢/٢٧ والخاصة بإعادة تسعير الخدمات المقدمة من الشركة حتى تاريخ إعداد التقرير....

- **رد الشركة :** بالنسبة لعدم انتهاء اللجنة المشكلة بموجب قرار السيد العضو المنتدب التنفيذي رقم ٨٤ لسنة ٢٠٢٣ الصادر في ٢٠٢٣/١٢/٢٧ والخاصة بإعادة تسعير الخدمات المقدمة يرجع ذلك إلى صعوبة إجراء الدراسة اللازمة على المنافسين والسوق لتحديد أسعار الخدمات في الوقت الراهن نتيجة الأحداث السياسية الجارية وتأثيرها المباشر على عدد السفن العابرة للمجرى الملاحي لقناة السويس مما أدى إلى قيام المنافسين بتقديم عروض بأسعار متفاوتة لا يمكن الاعتماد عليها في إعداد لائحة تسعير الخدمات المقدمة من الشركة .

- **التعقيب :** سبق وأن أفادت الشركة بردها على تقرير الفحص المستندي لجانب من أعمال الشركة الوارد للإدارة في ٢٠٢٤/٦/١٠ بأن اللجنة قامت بإنهاء أعمال إعادة التسعير وسيتم عرضها في جلسة مجلس الإدارة الشركة القادم للموافقة وهو ما يتعارض مع رد الشركة بأنه يوجد صعوبة في إجراء الدراسة اللازمة ويتعين موافاتنا بالموقف الصحيح بشأن ما تم بأعمال اللجنة وما انتهت إليه من قرارات.

- ١٢-**الملاحظة:** نظام تالكاليف يحتاج إلى تطوير بما يحقق تحديد تكلفة الخدمات التي تؤديها الشركة ومدى ملائمة التعريفة المطبقة ولتحقيق الرقابة على المصروفات وقياس اقتصاديات وكفاءة التشغيل ولتوفير المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة.....

- **رد الشركة:** الشركة بصدد استكمال منظومة ERP وسوف يتم اتخاذ اللازم نحو تطوير نظام التكاليف بما يحقق الأهداف المرجوة منه .

- **التعقيب :** سبق وأن أفادت الشركة بنفس الرد وأنها ستقوم بتطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة عند استكمال منظومة ERP علما بأن المنظومة بدأ تطبيقها منذ ٢٠٢٣/١٠ ويتعين على الشركة سرعة اتخاذ اللازم نحو تطوير نظام التكاليف بما يحقق الأهداف المرجوة منه .

- **السيد اللواء أ.ح مهندس / محمود حامد عرفات - رئيس الجمعية العامة للشركة :**

شكرا جزيلا للسيد المحاسب / أسامة محمد السيد – وكيل الوزارة – نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحرى بالجهاز المركزى للمحاسبات.

ثم أعطيت الكلمة للجهاز المركزى للمحاسبات وتقييم الأداء للسيد المحاسب / سيد محمد على - رئيس قطاع النقل البحرى حيث أوضح سيادته ما يلى :-

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد اللواء مهندس أ . ح / رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري

الأستاذ الدكتور / الرئيس التنفيذي للشركة القابضة للنقل البحري والبري والعضو المنتدب

السادة قيادات شركة القناة للتوكيلات الملاحية

- الأستاذ الدكتور / أحمد عبد الحافظ رئيس مجلس إدارة شركة القناة للتوكيلات الملاحية
- السادة/ أعضاء مجلس الإدارة ، السادة/ أعضاء الجمعية العامة
- السادة/ المساهمون ، والسادة الحضور

كل عام وحضراتكم بخير

نتشرف بان نعرض على حضراتكم تقرير متابعة وتقييم الأداء لشركة القناة للتوكيلات الملاحية عن العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤

أولاً: مدى تحقيق الأهداف الرئيسية للموازنة التخطيطية وتطور نتائج الأعمال .

١- كمية الانتاج

١/١- نشاط الملاحة

• بلغ اجمالي عدد السفن التي تم خدمتها خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ عدد ٤١٤ سفينة بنقص عدد ٢١٦ سفينة بنحو ٣٤٪ عن المستهدف بعدد ٦٣٠ سفينة، وبنقص عدد ١٩٥ سفينة بنحو ٣٢٪ عن المحقق خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ البالغ عدد ٦٠٩ سفينة.

وتجدر الإشارة الى انخفاض أعداد سفن العبور المارة بقناة السويس بنحو ٢٢٪ لتصل إلى عدد ٢٠١٤٨ سفينة خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقابل عدد ٢٥٩١١ سفينة خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وتمثل السفن العابرة بقناة السويس التي تقوم الشركة بخدمتها نحو ٢٪ من إجمالي عدد السفن العابرة خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وهي ذات النسبة المحققة خلال العام السابق، وهي نسبة ضئيلة لا تتناسب مع إمكانات الشركة كأحد أقدم الشركات التي تمارس نشاط الوكالة الملاحية عن السفن الأجنبية في موانئ منطقة القناة وخليج السويس وخليج العقبة والبحر الأحمر

الأمر الذي يتطلب ضرورة دراسة سبل رفع القدرة التنافسية للشركة لمواجهة المنافسة مع الشركات العاملة بالسوق، والحصول على حصة أكبر في مجال الوكالة الملاحية للسفن العابرة لقناة السويس.

- بلغ اجمالي عدد البحارة الذي تم خدمتهم خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ عدد ٣٤٤٩ بحار بنقص ٢٤٥١ بحار بنحو ٤٢٪ عن المستهدف ٥٩٠٠ بحار، وبنقص ٥٣١٤ بحار بنحو ٦١٪ عن المحقق خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ البالغ ٨٧٦٣ بحار.
- بلغ اجمالي عدد الطرود التي تم تخليصها خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ عدد ١٤١٩ طرد بنقص ١٨١ طرد بنحو ١١٪ عن المستهدف بعدد ١٦٠٠ طرد، وبنقص ٦٩٦ طرد بنحو ٣٣٪ عن المحقق خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ البالغ ٢١١٥ طرد.

وقد أرجعت الشركة عدم تحقيق المستهدف من أنشطة الملاحة الى أحداث البحر الأحمر وانخفاض السفن العابرة بقناة السويس.

٢/١- نشاط التريلات

بلغ اجمالي عدد التريلات التي تم خدمتها بميناء نويبع خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ عدد ٢٩٩٢١ تريلا بزيادة ١٥٥٨١ تريلا بنحو ١٠٩٪ عن المستهدف بعدد ١٤٣٤٠ تريلا، وبزيادة ٧٢٩٧ تريلا بنحو ٣٢٪ عن المحقق خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ البالغ ٢٢٦٢٤ تريلا.

وقد أرجعت الشركة أسباب الزيادة في أعداد التريلات التي تم خدمتها عن المستهدف الى زيادة نشاط التصدير للدول العربية من خلال ميناء نويبع.

٣/١- نشاط السياحة

لم يتضمن تقرير مجلس الادارة عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ أي بيانات عن حجم العمل المستهدف أو المحقق الخاص بنشاط السياحة مثل باقي الأنشطة التي تضمنها التقرير ومنها (عدد الكيلومترات المستهدف تحقيقه لنشاط تأجير السيارات السياحية على مستوى كل سيارة)، الأمر الذي يجب تداركه مستقبلاً حتى تكتمل عناصر الإفصاح والقياس والتحليل لكافة الانشطة التي تقوم بها الشركة، وأيضاً حتى تتم متابعة تحقيق الاهداف أولا بأول.

٢- إيرادات النشاط

بلغت القيمة المحققة لإيرادات النشاط خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ حوالي ١٠١,٥٥٧ مليون جنيه بزيادة حوالي ٢٦,٥٥٧ مليون جنيه بنحو ٣٥٪ عن المستهدف ٧٥ مليون جنيه، وبزيادة حوالي ٢٠,٢٣٢ مليون جنيه بنحو ٢٥٪ عن المحقق خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ البالغ حوالي ٨١,٣٢٥ مليون جنيه.

وترجع زيادة إيرادات النشاط على الرغم من انخفاض كافة أنشطة الملاحة عن المستهدف والمحقق العام السابق إلى عدة أسباب من أهمها:

- ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال فترة المقارنة.
- زيادة نشاط نويبع.

٣- الربحية

بلغت القيمة المحققة لصافي الربح خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ حوالي ٧٢٦,٣٧٠ مليون جنيه بزيادة حوالي ٤٦٦,٣٧٠ مليون جنيه بنحو ١٧٩٪ عن المستهدف ٢٦٠ مليون جنيه، وبزيادة حوالي ٣٦١,٤٧١ مليون جنيه بنحو ٩٩٪ عن المحقق خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ البالغ حوالي ٣٦٤,٨٩٩ مليون جنيه.

وتجدر الإشارة الى أن صافي الربح المحقق يرجع أغلبه الى تحقيق إيرادات غير متعلقة بالنشاط ممثلة في عائد الاستثمارات بشركتي دمياط وبورسعيد لتداول الحاويات والبضائع بالإضافة إلى العائد المحقق من الودائع بإجمالي قيمة ٦١٢,٦٧٨ مليون جنيه بما يمثل نحو ٨٤٪ من صافي الربح المحقق عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣، مقابل حوالي ٢٢٦,٠٩٩ مليون جنيه بما يمثل نحو ٦٢٪ من صافي الربح المحقق خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

٤- القيمة المضافة

بلغت القيمة المضافة الصافية المحققة حوالي ٥٦,٢٤٩ مليون جنيه بزيادة حوالي ٢٤,٤٤٩ مليون جنيه بنحو ٧٧٪ عن المستهدف ٣١,٨٠٠ مليون جنيه، وبزيادة حوالي ١٣,٨٨٥ مليون جنيه بنحو ٣٣٪ عن المحقق خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ البالغ حوالي ٤٢,٣٦٤ مليون جنيه.

ثانياً: العوامل المؤثرة على الأداء الانتاجي والاقتصادي

١- الامكانيات المتاحة

-بلغ عدد السيارات ٧٠ سيارة فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ مقابل ٨٤ سيارة فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بنقص عد ١٤ سيارة تم تكهينها وتشمل (عدد ٣ أتوبيس مرسيدس ٤٠٠ موديل ٢٠٠٧، وعدد ١ أتوبيس مرسيدس ٤٠٠ موديل ٢٠٠٨، وعدد ٣ ميني باص موديل ٢٠٠٤، وعدد ٧ سيارة بيجو ستيشن موديل ١٩٩١) أما عدد اللنشات البحرية والاوناش ظل ثابتاً عند عدد ٨ لنشات، ٢ ونش شوكه خلال العامين.

-بلغ اجمالي عدد السيارات المكهنة لدى الشركة ٢٢ سيارة في ٢٠٢٤/٦/٣٠ منهم عدد ٨ سيارات (٥ سيارات بيجو، ٣ أتوبيس مرسيدس) تم تكهينهم منذ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ولم يتم التصرف الاقتصادي بهذه الأصول حتى تاريخه.

يتعين العمل على سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لسرعة التصرف الاقتصادي في السيارات المكهنة للاستفادة من قيمتها البيعية.

- تبين من الفحص والمتابعة لبيانات تشغيل السيارات ما يلي:

• ارتفعت نسبة تشغيل السيارات خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ لتصل الى نحو ٣٨٪ من أيام العمل المتاحة مقابل نحو ٣٣٪ خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

• لوحظ قدم أعمار أغلب أسطول السيارات الذي تمتلكه الشركة وبصفة خاصة الاتوبيسات حيث تمتلك الشركة عدد ٢٦ أتوبيس في ٢٠٢٤/٦/٣٠ منهم عدد ٣ أتوبيسات تتراوح أعمارهم بين أكثر من سنتين وحتى أقل من ٥ سنوات، وعدد ٣ أتوبيسات أخرين تتراوح أعمارهم بين أكثر من ٥ سنوات وحتى أقل من ١٠ سنوات، وعدد ٥ أتوبيسات تتراوح أعمارهم بين أكثر من ١٠ سنوات وحتى ١٥ سنة، وعدد ١١ أتوبيس تتراوح أعمارهم بين أكثر من ١٥ سنة وحتى ٢٠ سنة، وعدد ٤ أتوبيسات تبلغ أعمارهم أكثر من ٢٠ سنة.

بمعنى أخر فأن عدد ٦ أتوبيسات يمثل نحو ٢٣٪ من إجمالي اسطول الاتوبيسات لدى الشركة أعماره تقل عن ١٠ سنوات، بينما عدد ٢٠ أتوبيس يمثل نحو ٧٧٪ من هذا الأسطول أعماره تزيد عن ١٠ سنوات وحتى أكثر من ٢٠ سنة.

ولظروف المنافسة الشديدة بالسوق في مجال تأجير الاتوبيسات يتطلب الأمر ضرورة إستمرار الشركة في تحديث أسطول الاتوبيسات لديها حيث لم تقم الشركة بشراء أى اتوبيسات خلال عامي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

٢- كفاءة استخدام المدخلات:

٢/١- العمالة والأجور

- ارتفع إجمالي الأجور بحوالي ٣,٣٦١ مليون جنيه بنحو ١٣٪ ليصل إلى حوالي ٢٩,٦٣٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقابل حوالي ٢٦,٢٧٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، بينما انخفض عدد العاملين بعدد ٢٣ عاملاً بنحو ٧٪ ليصل إلى عدد ٢٩٥ عامل مقابل عدد ٣١٨ عامل.

وفيما يلي بيان تطور مؤشرات العمالة والأجور خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ حيث تبين تحسن كافة هذه المؤشرات وذلك على النحو التالي:

• ارتفع متوسط القيمة المضافة الصافية للعامل بنحو ٤٣٪ ليصل إلى حوالي ١٩٠,٦٧٥ ألف جنيه مقابل حوالي ١٣٣,٢٢٠ ألف جنيه.

• ارتفع متوسط أجر العامل بنحو ٢٢٪ ليصل إلى حوالي ١٠٠,٤٥١ ألف جنيه مقابل حوالي ٨٢,٦١٦ ألف جنيه.

• ارتفعت انتاجية الجنيه أجر باستخدام كل من الانتاج والناتج بنحو ١٦٠٤٪ لتصل إلى حوالي ٣,٣٩ جنيه، ٢,٠٣ جنيه مقابل حوالي ٣,٠٧ جنيه، ١,٧٤ جنيه على الترتيب.

• ارتفعت انتاجية العامل باستخدام كل من الانتاج والناتج بنحو ٣٤٪، ٤١٪ لتصل إلى حوالي ٣٤٠,٣٨٦ ألف جنيه، ٢٠٣,٤٥١ ألف جنيه مقابل حوالي ٢٥٣,٤٨٤ ألف جنيه، ١٤٣,٨٤٩ ألف جنيه على الترتيب.
• انخفضت نسبة الأجور إلى إيرادات النشاط لتصل إلى نحو ٢٩٪ مقابل نحو ٣٢٪.

٢/٢- التكاليف الكلية:

- ارتفعت التكاليف الكلية بحوالي ٩,٠٧٤ مليون جنيه بنحو ١٤٪ لتصل إلى حوالي ٧٤,٩٧٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقابل حوالي ٦٥,٨٩٩ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.
- تحسن اقتصاديات التشغيل حيث تبين انخفاض معدل تكلفة الحصول على إيرادات النشاط ليصل إلى نحو ٧٤٪ خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقابل نحو ٨١٪ خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

ثالثاً: النشاط الاستثماري

- انخفاض نسبة المنفذ من الخطة الاستثمارية المعتمدة للشركة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣حيث بلغ المنفذ حوالي ٨,٧٠٥ مليون جنيه بنحو ٣٣٪ من المعتمد البالغ ٢٦,٥٠٠ مليون جنيه.

وتجدر الإشارة بأن الخطة الاستثمارية للشركة قد تم تعديل بعض بنودها حيث أن المبلغ المعتمد للخطة قبل التعديل حوالي ٨,٥٠٠ مليون جنيه ذلك لشراء أتوبيس سياحي حديث بمبلغ ٨ مليون جنيه، بالإضافة الى مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه لبند أثاث ومعدات مكتبية. بينما تم تعديل هذه الخطة بإلغاء بند شراء الاتوبيس السياحي واستحداث بند تجهيز ساحتين بميناء سفاجا بإجمالي مبلغ ٢٦ مليون جنيه.

وقد سبق وأن أشارنا بالتقرير بأن على الشركة الاستمرار في تحديث أسطولها من السيارات الحديثة حتى تستطيع مجابهة المنافسة الشديدة بالسوق في مجال تأجير السيارات.

• السيد اللواء أ.ح مهندس / محمود حامد عرفات - رئيس الجمعية العامة للشركة :

شكرا جزيلا للسيد المحاسب / سيد محمد على -- رئيس قطاع النقل البحرى وتقييم الأداء

- ثم أعطيت الكلمة للسيد / أيمن أحمد مسلم – مدير عام مركز معلومات قطاع الأعمال حيث أوضح ما يلى:-

السيد اللواء مهندس أ . ح / رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري

الأستاذ الدكتور / الرئيس التنفيذي للشركة القابضة للنقل البحري والبري والعضو المنتدب

السادة قيادات شركة القناة للتوكيلات الملاحية

كل عام وحضراتكم بخير

حفاظا على وقت الجمعية لن نكرر ما سمعناه من ملاحظات ومؤشرات

- بلغ اجمالى النشاط الجارى ١٠١ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقابل ٨١ مليون جنيه خلال العام المالى السابق
- بلغ مجمل الربح ٥١ مليون جنيه مقابل ٣٤ مليون جنيه خلال العام المالى السابق.
- بلغ صافى الربح خلال العام المالى ٧٢٦ مليون جنيه مقابل ٣٦٥ مليون جنيه خلال العام المالى السابق.

- بلغت قيمة الايرادات غير العادية ٨٣٦ مليون جنيه متضمنة ٥٤٦ مليون جنيه قيمة استثمارات فى شركات شقيقة و ٢٠٨ مليون جنيه فروق عملة.
- وعليه نوصى بضرورة الاهتمام بالانشطة الرئيسية للشركة

التوصيات

١- ضرورة الاهتمام بوضع نظام للتكاليف أو سرعة تطبيق نظام الERP
٢- ضرورة الالتزام بتنفيذ الخطة الاستثمارية حيث لم يتم تنفيذ سوى ٣٣٪ من الخطة المستهدفة والبالغة ٢٦,٥ مليون جنيه.
٣- ضرورة العمل على تعظيم ايرادات الشركة لمواجهة الانخفاض فى ايرادات الملاحة فى ظل الظروف الحالية.
٤- وضع سياسات تسعيرية مرنة
٥- العمل على تطوير الانشطة والاستغلال الامثل لكل الطاقات والامكانيات المتاحة.

- السيد اللواء أ.ح مهندس / محمود حامد عرفات - رئيس الجمعية العامة :

شكرا جزيلا للسيد / أيمن أحمد مسلم – مدير عام مركز معلومات قطاع الأعمال

- ثم أعطيت الكلمة للسيد المهندس / مروان محمود أحمد السماك – عضو مجلس الإدارة و رئيس مجلس إدارة الشركة الهندسية للحاويات حيث أوضح ما يلى:-

- السيد اللواء مهندس أ . ح / رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري

- الأستاذ الدكتور / الرئيس التنفيذي للشركة القابضة للنقل البحري والبري والعضو المنتدب

- السادة قيادات شركة القناة للتوكيلات الملاحية

كل عام وحضراتكم بخير

أهنئ الشركة على الوصول إلى نشاط الشركة الرئيسى بتحقيق ربح فى ظل تحديات قناة السويس والحقيقة أهنئكم تهنئة كبيرة .
ميناء سفاجا خطوة متميزة ولكن أعتقد فى ظل الأرباح الضخمة من استثمارات الشركة من الأرجح أن أعضاء مجلس الإدارة يدرسوا استثمارات كبيرة ليجنب بعض هذه الأموال وتوزيعها ونغير فكر القطاع الخاص لأن من ٢٥ : ٥٠٪ علشان أعيد استثماراتها نتيجة النشاط الأصلى مبلغ صغير جدا بالنسبة للربح الكبير وقد تكون فكرة ميناء سفاجا نواة لموانئ أخرى يحصل فيها استثمار وتنمية ولكن نهنئ أنفسنا بس بردوا مش عايزين استثمارات تكون فى تجديد أتوبيسات أو لنشات و لكن احنا عايزين استثمار يكون ناجح فى ظل التحديات المعلومة فى ظل الوكالة الملاحية .

- وقد علق السيد المحاسب / أسامة محمد السيد – وكيل الوزارة – نائب أول مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحرى بالجهاز المركزى للمحاسبات قائلاً :-

فيه نشاط دلوقت تتجه له الشركات وممكن ندرسه وهو شراء قاطرات بحرية لخدمة السفن ومكسبها يعدى الـ ٦٠٪ من تكلفتها السنوية
يعنى صافى الربح ٦٠٪ من تكلفتها فى خلال ٥ سنين بتجيب حقها .

- ثم أعطيت الكلمة للسيد المهندس / مدحت محمود حاتم القاضى – عضو مجلس الإدارة و العضو المنتدب لمجموعة شركات كادمار للملاحة والتجارة فأوضح ما يلى :-

السيد اللواء مهندس أ . ح / رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري

الأستاذ الدكتور / الرئيس التنفيذي للشركة القابضة للنقل البحري والبري والعضو المنتدب

السادة قيادات شركة القناة للتوكيلات الملاحية

كل عام وحضراتكم بخير

فيه بعض تعليقات بردوا :-

أوجه الشكر للمجلس تحولوا من السالب للموجب و دة يحسب فى ظل الانخفاض الشديد فى عدد سفن العبور فى قناة السويس و كذلك عدد البحارة .

وأتمنى أننا نبص على نقاط الجمعية السابقة وأتمنى يبقى فيه ردود فى جدول نبص على الجمعيات السابقة وفيه أفكار وأتمنى يبقى فيه ردود فى الجمعية اللى بعدها زى مثلا الجمعية اللى فاتت كان فيه محور الاستثمار فى الأعمال اللوجيستية فى منطقة سيناء و دة بان فى تشغيل مركب Fedder بين بورسعيد اعتقد و السخنة و دة بان و نفع جدا فى ظل ان القناة كانت مقفولة

ومعظم الناس اللى عايشين فى بورسعيد بيعتمدوا على أعمال النقل البحرى ومع انخفاض أعداد السفن اللى بتتردد على الميناء وبتعبر قناة السويس لازم نبحث عن تنشيط أعمال النقل البحرى .

وفيه موضوع قريته فى صفحة ٥٦ لازم أنوه عنه وهو المنازعات الضريبية مع مصلحة الضرائب والوزير اتكلم على الموضوع دة وقال الموضوع دة يتصعد له شخصياً فأرجو متدفعوش أى حاجة والموضوع يتصعد لأن دة غلط وشركة القناة الرباط بعتتلنا كتوكيلات إشارة أن جتلهم ضريبة قيمة مضافة والوزير اتكلم وقال ان الكلام دة غلط وممنوع والموضوع لازم يتصعد ومن فضلكم متدفعوش أى حاجة وصعدوا ومتحطوش مخصص .

وفيه بردوا نقطة أحب أضيفها وهى فيما يتعلق بالديون المشكوك فى تحصيلها أنا شايف رقم كبير أوى ياريت يبقى فيه تفسير على الرقم دة لأنه رقم ضخم ومينفعش نسكت عنه حتى لو كان قديم ففيه محكمة اقتصادية .

- ثم أعطيت الكلمة للسيد اللواء بحرى أ.ح / محمد عبده كرار – العضو المنتدب التنفيذى لشركة القناة للتوكيلات الملاحية فأوضح ما يلى :-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

انا هبدأ بآخر حاجة قالها المهندس مدحت

- بالنسبة لموضوع الاستثمار فى لوجيستيات سيناء فأنا فعلاً كان عندى واحد من رجال أعمال القطاع الخاص وكان بيتكلم أن ممكن ندخل مع أمازون وعنده مخزن فى بورسعيد وممكن نجهزه وعنده حاجات من أمازون وينقل لشرق القناة .
- بالنسبة لموضوع القيمة المضافة فعلاً عملنا مذكرة وعرضناها ان زى ماطلعت فتوى من إعفاء هيئة قناة السويس من ضريبة القيمة المضافة الـ ١٤٪ وقدمنا المذكرة ولكن اترفضت وقالوا شركة القناة طلعوا فتوى لوحدكم واعرضوا مذكرة على مجلس الفتوى والتشريع لإستصدار فتوى خاصة بيكم لأن لا ينطبق عليكم فتوى هيئة قناة السويس وعرضنا على الشركة القابضة مذكرة سنة ٢٠٢٢ وهنعيد عرضها تانى .
- بالنسبة لمركب Fedder تحتاج دراسة كبيرة ومعندناش الناس الخبرة و لو فيه حد قطاع خاص نرحب به.
- بالنسبة للموقف التنفيذى لساحات سفاجا بأت فى أكتوبر السنة اللى فاتت و كان فيه مرحلة اننا نعمل عقود مع مكاتب استشارية ودخلنا فى مرحلة ضبابية وسعر الدولار وكنا بنسمع أرقام الدولار بـ ٧٠ ، ٨٠ وخلصنا التعاقد ودخلنا مع المكاتب الاستشارية وخلصنا الرسومات ودخلنا فى مرحلة إعداد رسومات هيئة الميناء وخلصنا المرحلة دى وأسندنا المشروع للمقاول لتنفيذ الإنشائى وسلم تسليم مبدئى ومقاول الحماية المدنية قال ان فيه كاميرات حماية مدنية والداتا وهو شغال فيها ادامنا شهر ونخلص وبإذن الله من شهر ديسمبر الموضوع هيدخل الخدمة .
- بالنسبة لجزء المتعلق بهيئة موانئ البحر الأحمر كان فيه جزء من التجهيزات فى البنية الأساسية وعملنا اجتماع معاهم وتدخل اللواء (نهاد شاهين) يتحملوا نفقات البنية الأساسية و فى الآخر تخصمها الساحات على ديسمبر و ادامنا شهر شهر ونص والساحات تدخل الخدمة والعقد فيه جزء إن الحساب من ساعة التشغيل الفعلى للساحة دة الأساس وفيه لجنة مشتركة بين شركة القناة للتوكيلات الملاحية

وشركة السويس للشحن والتفريغ وهيئة موانئ البحر الأحمر علشان أقدر الإيرادات كام وعملت التارجت فى السنة الأولى و لا لا واللجنة دى هتعرض المذكرة و النسب على سيادة الوزير ونشوف لو نقدر نزود عدد السنوات بدل خمسة إلى عشرة .

- أحب أطمن أ / أسامة إن هيئة موانئ البحر الأحمر مش هتسيب شركة القناة ولا شركة القناة هتسيب هيئة موانئ البحر الأحمر والعقد هيمتد لفترة أكبر من كدة .
- بخصوص السياحة زى ما أ / سيد قال ان الأتوبيسات متقادمة وعجز العمالة فى السائقين وأحداث الحج السنة اللى فاتت وزارة السياحة فرضت على الشركات السياحية دفع خطابات ضمان ب خمسة مليون .

• وقد علق أ. د / عمرو أحمد مصطفى قائلاً :-

اعتبر نفسك معفى

• وقد أكمل السيد اللواء بحرى أ.ح / محمد عبده كرار – العضو المنتدب التنفيذى لشركة القناة للتوكيلات الملاحية :-

- بالنسبة لاستغلال الأصول جالنا ٣ شركات فيه ٢ منهم هما اللى هيقولوا على كل حاجة فى المبنى و فى الآخر طالبين العقد ١٥ سنة وطالبين نسب ٧٠٪ القناة و ٣٠٪ لهم وطبقاً لدراسة الجدوى شركة من الشركات هتعطى ٦٠٪ للقناة عائد وشركة القناة مش هتدفع مليم فى الموضوع وبدأنا فى الإجراءات وأحنا شغالين فى ٣ أدوار اللى فوق وباقى المبنى فاضى .
- بالنسبة لمبنى شارع الجمهورية ففيه مستثمر رابع جاى وشركة مصر لإدارة الأصول عرضت علينا استغلاله وسيتم عرضه فى الشركة القابضة المبنيين (مبنى الجمهورية ومبنى شارع فلسطين) مع بعض .
- بالنسبة لبيع السيارات القديمة والتخلص منها فعرضنا على مجلس الإدارة قرارات التكهين فى سنة ٢٠١٩ ، ٢٠٢١ وسيادة الفريق قال لا يتم التكهين إلا بعد العرض على الوزير وكان قرار مجلس الإدارة السير فى إجراءات البيع .
- بالنسبة لاستكمال إجراءات البيع فعرضنا على الشركة القابضة فردت وطلبت عروض استرشادية بالأسعار جبنا عروض من الشركة المصرية وشركة قطاع خاص والعرضين وتم عرضهم على الشركة القابضة و هيتم عرضهم على سيادة الوزير .

• وقد علق أ. د / عمرو أحمد مصطفى قائلاً :-

لازم الأتوبيسات تكون شغالة .

• فرد السيد اللواء بحرى أ.ح / محمد عبده كرار – العضو المنتدب التنفيذى لشركة القناة للتوكيلات الملاحية :-

الأتوبيسات شغالة

وقد أكمل السيد اللواء بحرى أ.ح / محمد عبده كرار – العضو المنتدب التنفيذى لشركة القناة للتوكيلات الملاحية :-

- بالنسبة للمعيار احنا عندنا قائمة الدخل فيها ٢٠٨ مليون ، ١٢٤ مليون محطوطين فى حساب هيئة قناة السويس بتوع عملاء من الخارج مالناش دعوة بيهم وبناءً عليهم حطيناهم على حساب أرباح مرحلة.
- بالنسبة للنشاط فعدد التوكيلات الملاحية الموجودة فى مصر ٥٩٩ الملغى٢٢٢٠ توكيل واللى شغال ٣٨٧ توكيل لما اصدرنا ترخيص التوكيلات مفيش حاجة بتقيم التوكيل يشتغل ولا لا المهم يدفع فلوس قطاع النقل البحرى علشان كدة قال د / عمرو احتياج سوق التوكيلات الملاحية لمزيد من التشريعات .

• ثم أعطيت الكلمة للأستاذ الدكتور / عمرو أحمد مصطفى حيث أوضح سيادته ما يلى :-

ملاحظات الجهاز المركزى مهم جدا وفى الجمعيات لازم يكون فيه دليل الحوكمة يعرض فى الجمعية ودة هيبقى سيستم لجميع الشركات واحنا الحمدلله أعلننا الدليل الموحد دليل حوكمة الشركات القابضة والتابعة وصدق عليه معالى الفريق .

الحاجة التانية النشاط السياحى اللى سيادتك اتكلمت عنه الحمدلله الأسبوع اللى فات طبعاً فيه عندنا جندى مجهول له دور كبير فى نجاح الشركة القابضة هو الدكتور / أشرف اللوزى فالحمدلله الأسبوع اللى فات أخدنا رخصة السياحة للشركة القابضة وبنعمل دراسة ٦ رخص على مستوى الشركات

للركاب والتوكيلات الأربعة و القناة ٥ والقابضة ٦ وبنعمل دراسة كاملة وهنعرضها على د / أشرف ومعالى الفريق لأن عندنا سيستم وهنجيب ناس تديرها المنظومة دى كلها و إن شاء الله السنة دى هقعد مع سيادة اللواء محمد وهنشترى أتوبيسات السنة دى ونجيب ٣-٤ أتوبيسات زيرو علشان يقدر يمارس نشاط شركة محترم .

الحاجتين المهمين اللى حضراتكم عرضتوهم مبنى شارع الجمهورية احنا عارفين إن المستثمر بيدرس دراسة إنترناشيونال علشان هو بيعمل دراسة جدوى واللى عامل الممشى السياحى بتاع بورسعيد عامل حاجة فاخرة جدا وهو مهندس كبير جدا فهو بيخلص دراسة يعنى الأسبوع دة يكون انتهى ويعرضها علينا ومبنى فلسطين انا بشكرهم لأن فيه توجه لمعالى الوزير وخلينا كل الموظفين فيه فى الـ ٣ أدوار اللى فوق والـ ٣ شركات بعتوا ٣ دراسات ندرسهم فعندنا ٤ أدوار منهم

والدور الأول فيه قاعة وفيه السيستم فهندرس الكلام دة وهنشوف هل الشركة هتجيب إيرادات ونشوف لو الناس دى كويسة ولا لا .

وفي النهاية وجه السيد اللواء أ.ح مهندس / رئيس الجمعية العامة الشكر للسادة الحضور على المشاركة في مناقشات الجمعية العامة العادية – ثم اصدرت الجمعية العامة للشركة القرارات التالية :-

١ – التصديق على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٢.

٢ – التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

٣ – الاحاطة بتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ والرد عليهم.

٤ – التصديق على القوائم المالية والحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ والتى تظهر صافى ربح قبل الضريبة بمبلغ ٧٥٢ ٥٥٢ ٠٥٧,٦٨ جنيهاً (فقط سبعمائة واثنان وخمسون مليوناً وخمسمائة واثنان وخمسون ألفاً وسبعة وخمسون جنيها وثمانية وستون قرشا لا غير) – وعلى مجلس إدارة الشركة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو الملاحظات الواردة بتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات .

٥ – الموافقة على توزيع الأرباح وفقاً لحساب التوزيع المرفق.

٦ – الموافقة على اخلاء مسئولية مجلس الادارة عن الفترة المقدم عنها التقرير.

٧ – الموافقة على صرف مكافأة – غير خالصة الضرائب – للسادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة عن الجهود المبذولة والنتائج المحققه خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ على النحو التالى :-

- ٢٨٩ ٥٠٠ جنيه (فقط مائتان وتسعة وثمانون الف وخمسمائة جنيهاً لاغير) للسيد / رئيس مجلس الادارة غير التنفيذى .
- ٥٧٩ ٠٠٠ جنيه (فقط خمسمائة وتسعة وسبعون الف جنيهاً لاغير) للسيد / العضو المنتدب التنفيذى.
- ٢٨٩ ٥٠٠ جنيه (فقط مائتان وتسعة وثمانون الف وخمسمائة جنيهاً لاغير) لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وبمراعاة أن يتم الصرف للأعضاء بنسبة حضور جلسات المجلس خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ، وفي حالة تغيير عضو مجلس الادارة خلال السنه المالية يتم صرف المكافأة بمقدار المدة التي قضاها العضو بمجلس الادارة خلال ذات السنة علي ان يصرف نصيب العضو في المكافأة كاملاً إذا كانت نسبة حضوره لجلسات مجلس الإدارة ٧٥٪ فأكثر من عدد الجلسات خلال مدة عضويته فى العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وتُصرف بنسبة حضوره لجلسات مجلس الإدارة منسوبة لاجمالى عدد الجلسات إذا كانت نسبة حضوره أقل من ٧٥٪ خلال مدة عضويته فى العام المالى.

٨- الموافقة على أن تكون المعاملة المالية والمزايا الأخرى لمجلس الإدارة على النحوالتالي :

أ- صرف مبلغ شهري مقداره ١٦ ٥٠٠ جنيه (فقط ستة عشر ألفاً وخمسمائة جنيه لاغير) خالص الضرائب للسيد / رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي إعتباراً من ٢٠٢٤/٨/١٤ عملاً بأحكام المادة ٥٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل أحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠٢١ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٨(مكرر) بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٠ .

ب- بدل حضور الجلسات (مجلس / جمعية) ٢٠٠٠ جنيه عن الجلسة (فقط ألفان جنيه لاغير) (بحد أقصى ١٢ جلسة مجلس إدارة سنوياً).

جـ - تنفيذ برنامج التأمين الطبي للعضو المنتدب وفقاً للضوابط المعتمدة بجلسة الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٣.

٩- إعتماد قرار مجلس إدارة الشركة بمنح العاملين علاوة دورية بواقع ١٠٠٪ من النسب المقررة إعتباراً من ٢٠٢٤/٣/١.

١٠- يعتبر مجلس الإدارة مسئولاً عن متابعة تنفيذ المادتين ٦٧، ٦٨ من اللائحة التنفيذية للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ مع الالتزام بالقرارات والتوصيات والتعليمات التي يقرها مجلس إدارة الشركة القابضة كسياسات وإستراتيجيات للشركات التابعة أو توجيهات في لجان مشتركة مع رئاسة الشركة.

هذا وقد انتهى الاجتماع فى تمام الساعة الرابعة والنصف عصراً نفس اليوم .

توقيع جامع الأصوات :-

الأستاذة / رشا جمال أبو زيد

أمين السر :

الأستاذة / إيمان محمد حافظ

توقيع ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات :-

وكيل الوزارة

نائب اول مدير الإدارة

أسامة السيد

(محاسب / أسامة محمد السيد)

وكيل أول الوزارة

مدير الإدارة

جورج نبيل

(محاسب / جورج نبيل عزيز)

يعتمد ،،،

رئيس الجمعية العامة

ورئيس مجلس الإدارة غير التنفيذى

للشركة القابضة للنقل البحرى والبرى

" السيد اللواء أ.ح مهندس / محمود حامد عرفات "

بسم الله الرحمن الرحيم

الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى
شركة القناة للتوكيلات الملاحية

بورسعيد/ السويس

القاهرة فى ٢٠٢٤/١١/٣

محضر اجتماع

الجمعية العامة غيرالعادية لشركة القناة للتوكيلات الملاحية

للنظر فى تعديل المواد الثالثة والسابعة والثلاثون والثامنة والثلاثون من النظام الأساسى للشركة

اجتمعت الجمعية العامة غيرالعادية لشركة القناة للتوكيلات الملاحية فى تمام الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر يوم الأحد الموافق ٢٠٢٤/١١/٣ – للنظر فى تعديل المواد الثالثة والسابعة والثلاثون والثامنة والثلاثون من النظام الأساسى للشركة وذلك بمقر وزارة النقل بالقاهرة – بالعاصمة الإدارية الجديدة برئاسة :

السيد اللواء أ.ح مهندس / محمود حامد عرفات	رئيس مجلس الإدارة غيرالتنفيذي للشركة القابضة للنقل البحرى والبرى ورئيس الجمعية العامة

وعضوية كل من :

الأستاذ الدكتور / عمرو أحمد مصطفى	العضو المنتدب التنفيذي
السيد اللواء بحرى أ.ح/ أحمد عبد الخالق بدوى	رئيس قطاع شركات النقل البحرى
السيد اللواء أ.ح / إمرى عبد الرحمن حسن فراج	عضو مجلس الإدارة
السيد المهندس/ مروان محمود أحمد السماك	عضو مجلس الإدارة
السيد المهندس/ مدحت محمود حاتم القاضى	عضو مجلس الإدارة
السيد الاستاذ / يحيى إبراهيم عيد عفيفي	عضو مجلس الإدارة
السيد الأستاذ / علي أحمد علي محمود	عضو مجلس الإدارة

وحضر من المساهمين :

- الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى	ويمثلها الأستاذ اللواء أ.ح مهندس / محمود حامد عرفات رئيس مجلس إدارة غير التنفيذي الشركة القابضة – بنسبة ٧ر٩١٪ من رأسمال الشركة .
- السيد/ أحمد ابراهيم عبد الحميد حمزة	من مساهمى القطاع الخاص- بنسبة ٠ر٠٠٠٠٠٠١٪ من رأس مال الشركة .
- السيد / ناجى عبد العزيز صالح محمد	من مساهمى القطاع الخاص- بنسبة ٠ر٠٠٠٠٠٠١٪ من رأس مال الشركة .
- السيد / سراج الدين رشدى درويش	من مساهمى القطاع الخاص- بنسبة ٠ر٠٠٠٠٠٠١٪ من رأس مال الشركة .

وقد حضر الإجتماع دون أن يكون لهم صوت معدود :

أولا : السادة/ رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة :

الأستاذ الدكتو / أحمد عبد الحافظ عبد الوهاب	رئيس مجلس الإدارة
السيد اللواء/ محمد عبده محمد كرار	العضو المنتدب التنفيذي
السيد الدكتور/ جمال أحمد محمد غلوش	عضوا غير متفرغ من ذوى الخبرة
السيد الدكتور/ أمين مصطفى محمد السيد	عضوا غير متفرغ من ذوى الخبرة
السيدةالدكتورة/ داليا حسني الدياسطى	عضوا غير متفرغ من ذوى الخبرة
الأستاذة الدكتورة / ساندرا جورج حداد	عضوا غير متفرغ من ذوى الخبرة
السيد الاستاذ /أشرف الجرو محمد حسنين	عضو مجلس الإدارة عن العاملين
السيد الأستاذ /أحمد سعد مختار شواش	ممثل اللجنة النقابية للعاملين ببورسعيد

ثانيا : السادة/ ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات :

١- إدارة مراقبة حسابات النقل البحرى :

السيد المحاسب/ جورج نبيل عزيز — وكيل أول الوزارة
السيدالمحاسب/ أسامة محمد السيد — وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة
السيد المحاسب/ محمود محمد السيد سليمان — مراجع أول الحسابات

٢- إدارة متابعة وتقويم الأداء :

السيد المحاسب/ محمود نصر أحمد — وكيل الوزارة – رئيس قطاع النقل الخارجى
السيد المحاسب/ سيد محمد على — وكيل الوزارة – رئيس قطاع النقل الخارجى

ثالثا : ممثلى مركز معلومات قطاع الأعمال بوزارة قطاع الأعمال العام :

السيدة المحاسب/ نجلاء محمد منصور
السيد المحاسب/ أيمن أحمد مسلم

رابعا : اعتذر عن الحضور:

السيد المستشار/ التهامى محمد وجدى — عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى

خامسا : الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى :

السيدة / شرين على أحمد عويضة — قائم بأعمال رئيس قطاع شئون رئاسة المجلس وأمانة السر
السيد الأستاذ/ أسامة الجزار — رئيس قطاع الشئون القانونية
الأستاذ الدكتور / نصر أحمد سالم — رئيس قطاع الشئون المالية والتجارية

سادسا : عن القطاع المالى والإقتصادى بالشركة :

السيدة المحاسبة / رشا جمال أبو زيد

سابعا : عن أمانة سر الجمعية العامة وجامعى الأصوات :

الأستاذة/ ايمان محمد حافظ
الأستاذة/ رشا جمال أبو زيد

وقد افتتح السيد اللواء أ.ح مهندس / محمود حامد عرفات - رئيس الجمعية العامة الاجتماع " بسم الله الرحمن الرحيم " حيث رحب سيادته بالسادة الحاضرين – ثم عرض سيادته على السادة/ أعضاء الجمعية العامة أسماء السادة القائمين بأمانة سر الجمعية العامة وجامعى الأصوات .

ثم طلب سيادته من أمانة سر الجمعية العامة و جامعى الأصوات التأكد من النصاب القانونى لصحة انعقاد الجمعية العامة الغير العادية ، واحتساب نسبة الحضور حيث بلغت نسبة الحضور ٩ ر٩١٪ .

حيث استفسر سيادته من الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الحافظ عبد الوهاب – رئيس مجلس الإدارة عن موضوع الجمعية غير العادية فأوضح سيادته ما يلى :-

١- النظر فى تعديل المادة الثالثة من النظام الأساسى للشركة بإضافة نشاط تموين وتطقيم السفن والناقلات والمهمات العائمة وكافة وسائل النقل .
٢- النظر فى الموافقة على تعديل المادتين (٣٧ ، ٣٨) من النظام الأساسى للشركة وفقاً لقرار السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢٨٤ لسنة ٢٠٢٣ .

وقد سأل السيد اللواء مهندس أ.ح / محمود حامد عرفات – رئيس الجمعية العامة - أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى عن أية استفسارات أو تعليقات على موضوع الجمعية الغير عادية فتمت الإفادة بعدم وجود تعليقات أو ملاحظات على موضوع الجمعية الغير عادية .

وفى النهاية وجه السيد اللواء أ.ح مهندس / محمود حامد عرفات - رئيس الجمعية العامة - الشكر للسادة الحضور على المشاركة فى مناقشات الجمعية العامة الغير العادية – ثم اصدرت الجمعية العامة للشركة القرارات التالية :-

١- فى ضوء المذكرة المقدمة من الشركة والمعروضة على الجمعية العامة غير العادية بخصوص إضافة نشاط تموين وتطقيم – توافق الجمعية العامة غير العادية على تعديل نص المادة رقم (٣) من النظام الاساسى للشركة لتصبح على النحو التالى :

نص المادة رقم (٣) قبل التعديل	نص المادة رقم (٣) بعد التعديل
– غرض الشركة : هو القيام بكافة أعمال الوكالة البحرية " أمين السفينة وأمين الحمولة " والسمسار البحري وأعمال وأنشاط السياحه العامه فئة (أ) وبيع تذاكر الطيران والسفن والوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل الاخرى والرحلات والتخليص الجمركي ومناولة البضائع والقيام بأعمال النقل البحري والبري في داخل وخارج البلاد وتملك وتأجير واستئجار وإدارة وتشغيل السفن والناقلات والمهمات العائمة وكافة وسائل النقل وكذا تقديم كافة خدمات النقل للبضائع والاشخاص داخل البلاد أو خارجها، ويجوز للشركة أن تشارك باى وجه من الوجوه أو تشترى أيا من الجهات التى تزاول أعمالا شبيهة بنشاطها أو التى تعاونها على تحقيق أغراضها فى جمهورية مصر العربية أو الخارج ، وللشركة الحق فى تقديم كافة الخدمات اللوجيستية وتشغيل وإدارة المناطق اللوجيستية والساحات منفرداً أو الاشتراك مع الغير والتخزين للغير. وللشركة أن تمارس نشاط الاستثمار العقارى بكافة صوره وأشكاله سواء بنفسها أو بالوكالة منفردة أو بالاشتراك مع الغير ولها فى سبيل ذلك الحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة هذا النشاط ، وكذا التعاقد مع مكاتب الاستشارات الهندسية وشركات المقاولات وكافة الشركات العاملة فى هذا النشاط . – أو أى نشاط استثمارى يكون مكمل أو مرتبط بنشاطها الاساسى ولايجوز للشركة المساهمة فى انشاء شركات أو المشاركة فيها إلا بموافقة الجمعية العامة للشركة.	– غرض الشركة : هو القيام بكافة أعمال الوكالة البحرية " أمين السفينة وأمين الحمولة " والسمسار البحري وأعمال ونشاط السياحه العامه فئة (أ) وبيع تذاكر الطيران والسفن والوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل الاخرى والرحلات والتخليص الجمركي ومناولة البضائع والقيام بأعمال النقل البحري والبري في داخل وخارج البلاد وتملك وتأجير واستئجار وإدارة وتشغيل **وتموين وتطقيم** السفن والناقلات والمهمات العائمة وكافة وسائل النقل وكذا تقديم كافة خدمات النقل للبضائع والاشخاص داخل البلاد أو خارجها، ويجوز للشركة أن تشارك باى وجه من الوجوه أو تشترى أيا من الجهات التى تزاول أعمالا شبيهة بنشاطها أو التى تعاونها على تحقيق أغراضها فى جمهورية مصر العربية أو الخارج، وللشركة الحق فى تقديم كافة الخدمات اللوجيستية وتشغيل وإدارة المناطق اللوجيستية والساحات منفرداً أو الاشتراك مع الغير والتخزين للغير. وللشركة أن تمارس نشاط الاستثمار العقارى بكافة صوره وأشكاله سواء بنفسها أو بالوكالة منفردة أو بالاشتراك مع الغير ولها فى سبيل ذلك الحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة هذا النشاط ، وكذا التعاقد مع مكاتب الاستشارات الهندسية وشركات المقاولات وكافة الشركات العاملة فى هذا النشاط . - أو أى نشاط استثمارى يكون مكمل أو مرتبط بنشاطها الاساسى ولايجوز للشركة المساهمة فى انشاء شركات أو المشاركة فيها إلا بموافقة الجمعية العامة للشركة.

٢- في ضوء المذكرة المقدمة من الشركة والمعروضة علي الجمعية العامة غير العادية بخصوص تعديل نص المادتين (٣٧ ، ٣٨) من النظام الاساسي للشركة وفقاً لقرار السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢٨٤ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل المادة رقم (٢٦) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام – توافق الجمعية العامة غير العادية علي تعديل نص المادتين (٣٧ ، ٣٨) من النظام الاساسي للشركة لتصبحا علي النحو التالي :

نص المادة رقم (٣٧) قبل التعديل	نص المادة رقم (٣٧) بعد التعديل
مع مراعاة أحكام المادة (٣٠) من هذا النظام تختص الجمعية العامة العادية بنظر المسائل التالية في أي من الاجتماعين المشار إليهما في المادة (٣٠) أو في أي اجتماع آخر تعقده لهذا الغرض خلال السنة المالية: ١- وقف تجنيب الاحتياطي القانوني إذا بلغ ما يساوي نصف رأس المال. ٢-التصرف في الاحتياطيات والمخصصات في غير الأبواب المخصصة لها. ٣- الموافقة على إصدار سندات أو صكوك تمويل وعلى الضمانات التي تقرر عليها. ٤- النظر في قرارات وتوصيات جماعة حملة السندات. ٥- تعيين مراقب حسابات آخر للشركة، بالإضافة إلى مراقب الجهاز المركزي للمحاسبات من مراقبي الحسابات المقيدين بسجلات الهيئة العامة للرقابة المالية، وتحديد أتعابه. ٦- الموافقة على المساهمة فى إنشاء شركات أو المشاركة فيها مع الغير.	مع مراعاة أحكام المادة (٣٠) من هذا النظام تختص الجمعية العامة العادية بنظر المسائل التالية في أي من الاجتماعين المشار إليهما في المادة (٣٠) أو في أي اجتماع آخر تعقده لهذا الغرض خلال السنة المالية: ١- وقف تجنيب الاحتياطي القانوني إذا بلغ ما يساوي نصف رأس المال. ٢-التصرف في الاحتياطيات والمخصصات في غير الأبواب المخصصة لها. ٣- الموافقة على إصدار سندات أو صكوك تمويل وعلى الضمانات التي تقرر عليها. ٤- النظر في قرارات وتوصيات جماعة حملة السندات. ٥- تعيين مراقب حسابات آخر للشركة، بالإضافة إلى مراقب الجهاز المركزي للمحاسبات من مراقبي الحسابات المقيدين بسجلات الهيئة العامة للرقابة المالية، وتحديد أتعابه. ٦- الموافقة على المساهمة فى إنشاء شركات أو المشاركة فيها مع الغير. ٧- الموافقة على التصرف بالبيع فى أصل من خطوط الإنتاج الرئيسية بالشركة .

نص المادة رقم (٣٨) قبل التعديل	نص المادة رقم (٣٨) بعد التعديل
مع مراعاة أحكام المادة (١٩) من قانون شركات قطاع الأعمال العام تختص الجمعية العامة غير العادية بما يأتي: أولا: تعديل نظام الشركة بمراعاة ألا يترتب على ذلك زيادة التزامات المساهمين، ما لم يوافق على ذلك جميع المساهمين، ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمدها بصفته شريكا. وتنظر الجمعية العامة غير العادية بصفة خاصة التعديلات التالية في نظام الشركة: ١- زيادة رأس المال المرخص به أو المصدر في حالة عدم وجود رأس مال مرخص به وكذا الموافقة على تخفيض رأس مال الشركة. ٢- إضافة أية أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلي، ولا تكون الموافقة على تغيير الغرض الأصلي نافذة إلا بموافقة الوزير المختص. ٣- إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل انتهاء مدتها. ثانيا: الموافقة على إدماج الشركة في غيرها من الشركات. ثالثا: الموافقة على التصرف بالبيع في اصل من خطوط الانتاج الرئيسية بالشركة. رابعا: الموافقة على تقسيم الشركة. خامساً: النظر في حل وتصفية الشركة أو استمرارها إذا بلغت خسائرها نصف رأس المال المصدر.	مع مراعاة أحكام المادة (١٩) من قانون شركات قطاع الأعمال العام تختص الجمعية العامة غير العادية بما يأتي: أولا: تعديل نظام الشركة بمراعاة ألا يترتب على ذلك زيادة التزامات المساهمين، ما لم يوافق على ذلك جميع المساهمين، ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمدها بصفته شريكا. وتنظر الجمعية العامة غير العادية بصفة خاصة التعديلات التالية في نظام الشركة: ١- زيادة رأس المال المرخص به أو المصدر في حالة عدم وجود رأس مال مرخص به وكذا الموافقة على تخفيض رأس مال الشركة. ٢- إضافة أية أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلي، ولا تكون الموافقة على تغيير الغرض الأصلي نافذة إلا بموافقة الوزير المختص. ٣- إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل انتهاء مدتها. ثانيا: الموافقة على إدماج الشركة في غيرها من الشركات. ثالثا: الموافقة على تقسيم الشركة. رابعاً: النظر في حل وتصفية الشركة أو استمرارها إذا بلغت خسائرها نصف رأس المال المصدر.

وعلى الشركة إتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتعديل النظام الاساسى ونشر هذا التعديل بالوقائع المصرية على نفقتها .

هذا وقد انتهى الاجتماع فى تمام الساعة الرابعة والنصف عصراً نفس اليوم .

توقيع جامع الأصوات :-
الأستاذة / رشا جمال أبو زيد

أمين السر :
الأستاذة / إيمان محمد حافظ

توقيع ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات :-
وكيل الوزارة
نائب اول مدير الإدارة
(محاسب / أسامة محمد السيد)

وكيل أول الوزارة
مدير الإدارة
(محاسب / جورج نبيل عزيز)

يعتمد ،،،
رئيس الجمعية العامة
ورئيس مجلس الإدارة غير التنفيذى
للشركة القابضة للنقل البحرى والبرى
" السيد اللواء أ.ح مهندس / محمود حامد عرفات "